منظمة العمل الدولية

تقرير الأردن السنوي

٢٠٢٥

تقرير الأردن السنوي

٢٠٢٥

المحتويات

تمهيد من المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن ٣

٢٠٢٥ بالأرقام ٤

قانون العمل ومعايير العمل الدولية ٦

تفتيش العمل ٨

استحداث ودعم فرص العمل ١٠

المهارات والتعلم مدى الحياة ١٤

المنشآت المستدامة ١٧

المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ١٨

إضاءة على مشروع: (آفاق) - تحسين آفاق المجتمعات المستضيفة والأشخاص المهجرين قسراً في الأردن، المرحلة الثانية ٢٤

الحماية في العمل ٢٦

الحماية الاجتماعية ٢٧

الانتقال العادل ٣٠

إسهامات منظمة العمل الدولية في رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن ٣٣

منشورات ٣٦

الجهات المانحة والشريكة في التنمية لمنظمة العمل الدولية (٢٠٢٥) ٤١

ورشة بناء القدرات تعزز جاهزية الأطراف الشريكة لتنفيذ برنامج العمل اللائق القُطري للأردن (٢٠٢٥-٢٠٢٧) ٤٢

منظمة العمل الدولية في الأخبار ٤٣

قائمة المشاريع في عام ٢٠٢٥ مع إجمالي التمويل ٤٥

تمهيد من المنسقة القُطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن

شهد عالم العمل في الأردن تحولاً مهماً في عام ٢٠٢٥، وكانت الشراكة الثلاثية هي العامل الحاسم. فقد انتقلنا معاً من مشاريع منفردة إلى نُظم يمكن للناس الاعتماد عليها. وأتاحت منصة العقود الرقمية في قطاع التعليم الخاص وضوحاً أكبر في الأجور وساعات العمل والشروط التعاقدية. وساعدت تدابير الحماية الاجتماعية العمال والعاملات والمنشآت الأصغر على البقاء ضمن النظام خلال أشهر صعبة. ووفرت الأشغال العامة الخضراء (الدامجة لمعايير الاستدامة البيئية) أجوراً لقاء أعمال تسهم أيضاً في ترميم البيئات الطبيعية وتحسين الخدمات المحلية. ورُبطت فرص تنمية المهارات بوظائف فعلية، وبدأ الاعتراف بالتعلم السابق يُحتسب رسمياً، لا في الممارسة فقط. وتلك تحولات عملية تتجاوز دورات التمويل، لأنها أصبحت جزءاً من طريقة عمل المؤسسات. وبات بإمكان الشابات والشباب رؤية مسار يقود إلى فرص عمل لائقة.

يظهر الأثر في تفاصيل الحياة اليومية. معلم ومعلمة يتقاضيان أجريهما في الموعد المحدد. ويتحول تدريب شاب أو شابة أثناء العمل أو في موقعه إلى عقد مشمول بالضمان الاجتماعي. جهة عمل تعرف القواعد وتحصل على دعم للامتثال لها. قد تبدو كل قصة صغيرة بحد ذاتها، لكنها، مجتمعة، تسهم في بناء سوق عمل أكثر إنصافاً وقدرة على التكيف وإنتاجية.

واجهنا تحديات، إذ استغرقت بعض الإجراءات وقتاً أطول مما كان مخططاً له، وقللت فجوات في البيانات حلقات التغذية الراجعة. فعدلنا المسار، وبسّطنا الأدوات، وحافظنا على قنوات الحوار مفتوحة، ودعمنا الفرق الوطنية لتقود وتقيس النتائج. وكان الدرس واضحاً: التغيير المستدام يأتي من عمل مؤسسي متواصل، ومن حلول عملية وسهلة الاستخدام، حتى في أكثر أيام العمل ازدحامًا.

وفي عام ٢٠٢٦، سنستمر في التركيز على ما أثبت فعاليته: إدماج المزيد من النساء والشباب في القوى العاملة؛ تبسيط مسار الانتقال إلى العمل المنظم وجعله مجدياً للمنشآت الصغيرة وللعاملين وللعاملات خارج نطاق الوظائف المعيارية؛ ترسيخ قيادة التفتيش وإدارة مخاطر السلامة والصحة المهنية في مجال سلامة الآلات والمعدات الثقيلة؛ وتحويل الاعتراف بالمهارات ومعلومات سوق العمل إلى ممارسة يومية؛ وجعل العمل المناخي محركاً لفرص العمل من خلال تخطيط الاستثمار المحلي ودعم المنشآت. كما سيتبلور برنامج العمل اللائق القطري للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ ويُطلق رسمياً. ولا يتحقق أي من ذلك من دون ثقة وأدلة ومتابعة حثيثة.

إذنتوجه بالشكر إلى الحكومة الأردنية، ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، والبلديات، وشركاء الأمم المتحدة والتنمية، والمجتمعات المحلية، والمنشآت، والأفراد الذين عملوا معنا يمثل هذا التقرير سجلاً لما حققناه معاً عام ٢٠٢٥، وعلامة على الطريق أمامنا.

أمال موافي

المنسقة القُطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن
واختصاصية إقليمية رئيسة في سياسات التوظيف

٢٠٢٥ بالأرقام

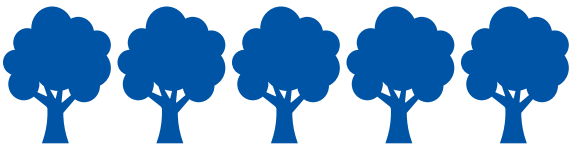

٢٣

عدد الأفراد الذين تدربوا على إعداد التقارير المتعلقة بمعايير العمل الدولية

١٦٠,٠٠٠

عدد الأشجار المزروعة من خلال برنامج الاستثمار كثيف التوظيف

١٨١

عدد زيارات الإرشاد المنفذة في مجال السلامة والصحة المهنية

٣٦٢

المساحة المشمولة بالغطاء النباتي عبر برنامج الاستثمار كثيف التوظيف (بالهكتارات)

٣٦

عدد الشركات المسجلة في إطار قواعد المنشأ التي حصلت على دعم من خلال زيارات إشرافية وبناء القدرات

٣,٣٨١

عدد فرص العمل المستحدثة من خلال برنامج الاستثمار كثيف التوظيف

٣١٩,١١٣

عدد أيام العمل المستحدثة من خلال برنامج الاستثمار كثيف التوظيف

٣٩٧

عدد الكوادر الوظيفية العامة المتدربة على نُهج برنامج الاستثمار كثيف التوظيف

١٠٠

عدد الجهات الشريكة الجديدة من القطاعين العام والخاص المعتمدة في مجال التكنولوجيا القائمة على موارد محلية

١,٧٨٥

عدد الأفراد االذين استفادوا من فرص تنمية المهارات

٧١

عدد المنشآت الصغيرة المملوكة لنساء والحاصلة على دعم

إنشاء نظام معلومات سوق العمل

٤٢٦
عدد الأفراد الذين استفادوا من اعتماد المهارات لدى هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية

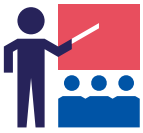

٥٠٣
عدد رواد ورائدات الأعمال المتدربين من خلال برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك"

٨١
عدد الأفراد الذين استفادوا من برنامج نوادي البحث عن عمل

إصلاحات منفذة في قطاع التعاونيات

٢
عدد تحليلات الفجوات القانونية المنجزة

إصدار دليل السلامة والصحة المهنية في قطاع الزراعة

إصدار النشرة الإحصائية للحماية الاجتماعية

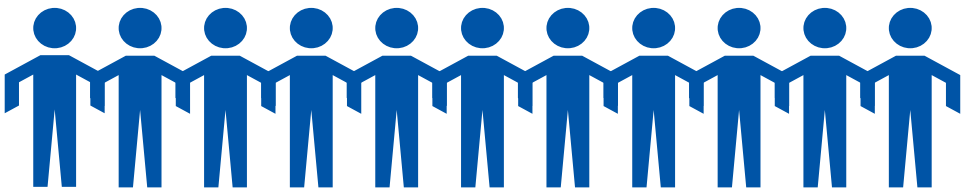

٩٩,٣٨٩
عدد أشهر الاشتراك المدعومة ضمن برنامج استدامة++

٢٢,٢٦٧
عدد العمال والعاملات الحاصلين على دعم عبر برنامج استدامة++

٢٤٣,٠٠٣
عدد الأفراد الذين وصلت إليهم حملة تواصل وتوعية بشأن الحماية الاجتماعية

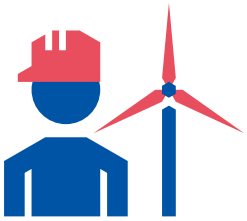

١٠٦
عدد صناع السياسات والأطراف الاجتماعية الشريكة المتدربة على التخطيط للانتقال العادل والوظائف الخضراء

قانون العمل ومعايير العمل الدولية

في عام ٢٠٢٥، ركزت منظمة العمل الدولية على تعزيز قدرة الأردن على تطبيق معايير العمل الدولية، من خلال الجمع بين التدريب المؤسسي العملي ودعم الحوكمة القانونية والتدابير القطاعية التي تترجم المعايير إلى ممارسة فعلية.

وكان النشاط المحوري، ورشة عمل امتدت ليومين بشأن "امتثال الدول الأعضاء بفاعلية للالتزامات بموجب دستور منظمة العمل الدولية"، وعُقدت في عمّان يومي ٢١-٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٥. دربت الورشة، بقيادة الاختصاصية الرئيسة في معايير العمل الدولية وقانون العمل في المكتب الإقليمي للدول العربية وبتمويل من بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن، ٢٣ ممثلاً وممثلة عن وزارة العمل، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، غرفة صناعة الأردن، مجلس النواب، مجلس الأعيان، وزارة العدل، وحدة التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، وديوان التشريع والرأي.

وعمل المشاركون والمشاركات من خلال محاكاة عملية على استخدام قاعدة بيانات (NORMLEX) وصياغة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء والخبيرات المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في منظمة العمل الدولية. كما وضع المشاركون والمشاركات خرائط للتقويمات المؤسسية بما يكفل تقديم التقارير في مواعيدها، واستعرضوا الأدوار عبر لجنة الخبراء والخبيرات ولجنة حرية التنظيم في المنظمة. وغطى جدول الأعمال، الذي قُدّم بصيغتين تقنية وتطبيقية، التسلسل القانوني للاتفاقيات المصادق عليها في الأردن، والإجراءات اللاحقة للتصديق، بما يشمل مواءمة التشريعات، والتطبيق، وإعداد التقارير، والمتابعة، إلى جانب دورية التقارير ومواعيدها النهائية، واستمرار ملاءمة وتحديث المعايير، بما في ذلك أحدث المعايير الأساسية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.

وتناولت المناقشة أيضاً تعزيز ثقة الجهات المستثمرة من خلال تقوية الامتثال لمعايير العمل الدولية. واختتمت المجموعة عملها بالاتفاق على خطوات تالية للتنسيق في عملية الإبلاغ، وطلبت عقد جلسات متابعة، فيما أكدت منظمة العمل الدولية استعدادها لتقديم دعم فني متواصل.

واكتمل إعداد تقريرين لتحليل الفجوات القانونية بشأن اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)، وقُدّما رسمياً إلى الإدارة القانونية في وزارة العمل في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٢٥. وحدد التقريران، اللذان أُعدّا بتوجيه فني من اختصاصيي واختصاصيات منظمة العمل الدولية، فجوات تشريعية واقترحا تعديلات لمواءمة القوانين الوطنية على نحو أفضل مع معايير العمل الدولية. وعقب تقديمهما، باشرت وزارة العمل عملية مراجعة داخلية لتقييم النتائج والتوصيات.

تحققت نتائج تكميلية مرتبطة بمعايير العمل الدولية على مستوى السياسات والمؤسسات والقطاعات. فمن خلال تمويل من الاتحاد الأوروبي، تعززت الشفافية القانونية بترجمة ٣٠ وثيقة قانونية أساسية متعلقة بالعمل والهجرة، وتصديقها لدى المحاكم، ونشرها إلكترونياً. كما أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠٢٥-٢٠٣٣)، مصحوبة بلوحة متابعة وتقييم تشغيلية ونشرة إحصائية، وهي تدابير تدعم حوكمة متوائمة مع المعايير، بما يشمل العمالة غير الأردنية.

وفي إطار البرنامج المدعوم من النرويج للمساواة في العمل، تعزز إصلاح قانون العمل بعد موافقة مجلس الوزراء على مقترحات تعديلات لتمديد إجازة الأمومة إلى ٩٠ يوماً ودعم الحماية من الفصل من العمل أثناء الحمل، بما ينسجم مع الاتفاقية رقم ١٨٣ ومبادئ الاتفاقيتين رقم ١٠٠ ورقم ١١١، في انتظار إقرارها من مجلس الأمة. وعزز مؤتمر وطني رفيع المستوى بشأن معايير العمل الدولية، عُقد في البحر الميت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وجلسة تقنية عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، كفاءات ٢٢ مسؤولاً ومسؤولة في تحليل السياسات المستجيبة للمساواة بين الجنسين، وآليات التظلم، وتطبيق معايير العمل الدولية.

وتعمق تطبيق المعايير قطاعياً في قطاع صناعة الألبسة من خلال تنفيذ مبادرة متعددة اللغات للوقاية من التحرش الجنسي شملت أكثر من ٥,٠٠٠ عامل وعاملة ومدير ومديرة، ووضع الصيغة النهائية لإجراءات العمل المعيارية للإحالة في حالات العنف والتحرش على أساس الجنس، واعتماد المبادئ التوجيهية الوطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي قطاع التعليم، سجلت منصة العقود الرقمية المشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نحو ٦٠,٠٠٠ عقد، مما أتاح رقابة فورية على الامتثال للأجور والعقود.

وعلى مستوى الأدلة والمؤسسات، نُفذت أربع مبادرات مناصرة بشأن إصلاحات ذات صلة بمعايير العمل الدولية؛ تبنت أربع مؤسسات مستهدفة سياسات وآليات شكاوى بشأن العنف والتحرش؛ تبنى الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن سبع سياسات داخلية في إطار استراتيجيته الممتدة لثلاث سنوات؛ التزمت أربع جمعيات لجهات العمل بزيادة تمثيل المرأة؛ وتعاملت العيادة القانونية في مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان مع ما لا يقل عن ٢٤٠ حالة، ونفذت ١٦ جلسة توعية.

المؤتمر الوطني للعمل: نحو أجندة عادلة وشاملة للمرأة في الأردن، الذي عُقد في البحر الميت، الأردن. ٢٠٢٥/٠٨ منظمة العمل الدولية.

تفتيش العمل

بتمويل من الاتحاد الأوروبي، دعمت منظمة العمل الدولية وزارة العمل في تعزيز فاعلية نُظم تفتيش العمل في الأردن وتغطيتها وجودتها. وركزت الجهود على تعزيز القدرات الفنية لمفتشي ومفتشات العمل، وتعزيز منهجيات التفتيش، وترسيخ الملكية المؤسسية لضمان إنفاذ أكثر اتساقاً لمعايير العمل عبر القطاعات.

وفي عام ٢٠٢٥، تلقى ما مجموعه ١٦ مفتشاً ومفتشة عمل توجيهاً فنياً متواصلاً وتدريباً عملياً في موقع العمل، مما عزز قدرتهم على قيادة عمليات التفتيش وتقديم الخدمات بصورة مستقلة. وتعكس هذه النتائج تحسناً في القدرة التحليلية، وممارسات أقوى في إعداد التقارير، وتواصلاً أكثر تركيزاً على المنشآت لمعالجة فجوات الامتثال.

وحققت خدمات التفتيش المقدمة بالاشتراك مع لجنة وزارة العمل والاتحاد الأوروبي تغطية شبه شاملة، إذ حصل ٩٧ في المائة من المصانع المسجلة في إطار قواعد المنشأ على خدمات إرشادية. وشملت التدابير الداعمة عقد ثلاث ندوات قطاعية بشأن موضوعات رئيسة في معايير العمل، وتسع جلسات تدريبية للعمال والعاملات والمشرفين والمشرفات والمديرين والمديرات من خلال مؤسسات وطنية. وبالتوازي، حُددت وقُيّمت ٣٦ شركة جديدة مسجلة في إطار قواعد المنشأ، مما وسع نطاق التفتيش ورصد الامتثال.

وتعززت آليات ضمان الجودة، إذ شاركت المنظمة مع وزارة العمل ٦٥ تقريراً لأغراض ضمان الجودة والرصد بهدف تحسين اتساق عمليات التفتيش والرقابة عليها. وفي الوقت نفسه، دعمت منظمة العمل الدولية إطلاق استخدام أدوات تفتيش محدثة متوائمة مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مع تضمين مستجدات السياسات الوطنية الأخيرة لضمان بقاء عمليات التفتيش مستجيبة للأطر التنظيمية المتغيرة.

وظل بناء القدرات ركيزة محورية للدعم. ووصل التدريب المعتمد من مجلس الامتحانات الوطني للسلامة والصحة المهنية (NEBOSH) إلى ٤٠ مفتشاً ومفتشة ضمن مجموعتين تدريبيتين، وأظهرت تقييمات ما قبل التدريب وما بعده مكاسب معرفية بمتوسط يقارب ٨٠ في المائة. وانعكس ذلك في عمليات تفتيش أكثر اتساقاً وقائمة على المخاطر، وتحسن في تحديد الأسباب الجذرية لعدم الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، أُدخل مسار تدريبي مستهدف بشأن سلامة الآلات لمعالجة الحوادث المتكررة التي تشمل المراجل والضواغط والمصاعد الصناعية، بما عزز نُهج التفتيش المستنيرة بالمخاطر.

فعالية إطلاق الدليل الجديد للسلامة والصحة المهنية في عمّان. ٠٨/٢٠٢٥ © منظمة العمل الدولية.

وتحسن أيضاً التنسيق المؤسسي والاستجابة لقضايا أماكن العمل. ووصل معدل حل الشكاوى المقدمة عبر منصة "حماية" إلى ١٠٠ في المائة، متجاوزاً المؤشرات المستهدفة ومُظهراً تعاوناً أقوى بين وزارة العمل والنقابات العمالية. واستُكمل ذلك بعقد اجتماع تنسيقي واحد بين ممثلين وممثلات عن وزارة العمل والنقابات العمالية لمعالجة القضايا على مستوى المصانع.

ودعمت جهود تكميلية التوعية بالتفتيش وتعزيز الامتثال. فأعدت وزارة العمل ونشرت ثماني مواد إبراز وتوعية في مجال السلامة والصحة المهنية، شملت أربعة كتيبات وأربعة ملصقات، لتعزيز التوعية على مستوى المنشآت. وبالإضافة إلى ذلك، طُورت وفُعلت نماذج موحدة للإبلاغ عن الامتثال في إطار قواعد المنشأ، بما عزز اتساق التقارير ومواءمتها مع متطلبات الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال تمويل من هولندا، دربت منظمة العمل الدولية مفتشي ومفتشات العمل في وزارة العمل، إلى جانب مسؤولين ومسؤولات من وزارة الزراعة والنقابة العامة للعاملين في الزراعة والصناعات الغذائية، من خلال تدريب للمدربين والمدربات بشأن السلامة والصحة المهنية في قطاع الزراعة في آب/أغسطس ٢٠٢٥. وشمل التدريب مكوناً نظرياً وآخر عملياً حدد فيه المتدربون والمتدربات ظروف العمل الخطرة التي تواجه العمال والعاملات في الزراعة وسبل معالجتها.

وأطلقت منظمة العمل الدولية دليل السلامة والصحة المهنية في قطاع الزراعة في آب/أغسطس ٢٠٢٥، بما يعزز حماية العمال والعاملات في الزراعة، بمن فيهم اللاجئون واللاجئات، ويمهد الطريق نحو عمل أكثر لياقة وكرامة. ويوفر الدليل الجديد أدوات عملية لتعزيز السلامة، والحد من المخاطر، وتعزيز العمل اللائق للقوى العاملة الزراعية في الأردن. وبدأت التحضيرات لتوسيع نطاق التدريب في مجال السلامة والصحة المهنية من خلال وزارة الزراعة ومفتشي ومفتشات العمل في وزارة العمل، في خطوة نحو تكييف الدليل الجديد مع السياق المحلي.

أطلقت منظمة العمل الدولية دليل السلامة والصحة المهنية في قطاع الزراعة في آب/أغسطس ٢٠٢٥، بما يعزز حماية العمال والعاملات في الزراعة، بمن فيهم اللاجئون واللاجئات، ويمهد الطريق نحو عمل أكثر لياقة وكرامة. ويوفر الدليل الجديد أدوات عملية لتعزيز السلامة،

استحداث ودعم فرص العمل

بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية عبر بنك التنمية الألماني وإيطاليا، رسخ برنامج منظمة العمل الدولية للاستثمار كثيف التوظيف موقع الأردن في مسار التعافي الغني بفرص العمل، من خلال الجمع بين الوظائف العامة الخضراء الواسعة النطاق، والتدريب العملي في موقع العمل المرتبط بالسوق، ومسارات ريادة الأعمال لخريجي وخريجات البرنامج. وفي الوقت نفسه، نقلت مبادرة برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب المتوسط، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه منظمة العمل الدولية، تنسيق السياسات بشأن التجارة والاستثمار وفرص العمل من مرحلة التشخيص إلى التنفيذ، وأنشأت آلية ستوجه مكاسب الإنتاجية والعمل اللائق نحو سلاسل القيمة ذات الأولوية.

وفي إطار برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، تُرجم التنفيذ مباشرة إلى فرص عمل ودخل وأصول محلية أكثر اخضراراً. واستحدثت الأعمال كثيفة التوظيف ٣,٣٨١ فرصة عمل قصيرة الأجل (٤٠ يوماً حداً أدنى) و٣١٩,١١٣ يوم عمل، مع إعادة تأهيل ٣٦٢ هكتاراً وزراعة ١٦٠,٠٠٠ شجرة. وتقدمت الأعمال البلدية في ١٥ موقعاً، وبلغ معدل بقاء الأشجار ٨٠ في المائة. وبما يتجاوز النواتج المتوقعة، عزز البرنامج النُظم التي تجعل البرامج كثيفة التوظيف أكثر أماناً وشمولية؛ إذ تواءمت إجراءات العمل المعيارية للنقد مقابل العمل، وأُدمجت الضمانات البيئية والاجتماعية وقوائم تحقق السلامة والصحة المهنية في ممارسات الوزارات، إضافة إلى تحسن التخطيط المالي البلدي، والرقابة على المشتريات، والإشراف على المواقع من خلال التدريب العملي أثناء العمل أو في موقعه. وأنتجت تدابير التوعية والإدماج تحولات ملموسة، إذ أفاد ٩٥ في المائة من الأشخاص الذين استفادوا مباشرة بزيادة معرفتهم بإدماج المرأة؛ تدرب ٣٩٧ من الكوادر الوظيفية العامة وممثلي وممثلات جهات من القطاع الخاص على النُهج كثيفة التوظيف؛ حصلت ١٠٠ جهة جديدة من القطاعين العام والخاص على اعتماد في مجال التدريب القائم على موارد محلية؛ وشارك ١٠٦ مسؤولين ومسؤولات في ورشات عمل بشأن إدماج المرأة؛ وحسّنت خمس مبادرات موجهة مشاركة المرأة في البرامج كثيفة العمالة.

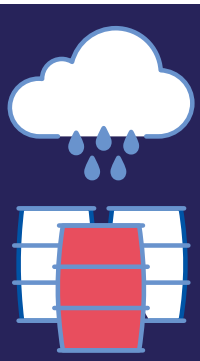

حصاد مياه الأمطار يعزز سبل العيش الريفية

خلص تقييم أثر أجرته منظمة العمل الدولية إلى أن وحدات حصاد مياه الأمطار في الأردن تستمر في تحسين سبل عيش المزارعين والمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة، من خلال خفض تكاليف الري، وزيادة الإنتاجية، ورفع الدخل الزراعي.

كما أحدث التدخل آثاراً غير مباشرة قوية على المستوى المحلي؛ إذ استعان ثلث المزارعين والمزارعات بعمالة إضافية، مما وفر أكثر من ٢,٠٠٠ يوم عمل في موسم واحد، فيما شجع نحو نصفهم مزارعين آخرين على بناء أكثر من ٢٥٠ خزاناً إضافياً لجمع مياه الأمطار. وستسترشد مستقبلاً برامج التوظيف المتكيفة مع المناخ بتلك النتائج.

وحقق برنامج الاستثمار كثيف التوظيف أيضاً انتقالات لمرحلة ما بعد البرنامج. فبالتعاون مع منشآت الأعمال، التحق ١٨٠ من خريجي وخريجات البرنامج بفرص تدريب عملي أثناء العمل أو في موقعه، ووُسّعت مسارات ريادة الأعمال، إذ حصلت ١٠٣ نساء على دعم فني من برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك"، وأنشأت ٧١ امرأة مشروعات أو وسعن نطاقها للوصول إلى أسواق جديدة. وعلى المستوى الأساسي، استمر عمل البرنامج في إعادة تشكيل البيئة التمكينية؛ إذ حسّنت الآلية الوطنية المركزية لتصاريح عمل السوريين، التي صُممت وروّج لها بدعم من البرنامج، الكفاءة والشفافية وحماية العمال والعاملات، فيما رسخ إعداد الأدلة التشغيلية الوطنية نموذجاً تتملكه الحكومة للاستثمارات كثيفة التوظيف مستقبلاً.

ونقل مشروع تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب المتوسط مسار العمل بشأن التجارة وفرص العمل في الأردن إلى مرحلة التنفيذ. فقد انعقد فريق عمل السياسات برئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند إطلاق المرحلة الثانية من المشروع، لإدماج أهداف التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، وتوجيه الدعم إلى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع الهندسة. ويوفر ذلك الإطار التنسيقي الذي ستُفعّل من خلاله تحسينات الإنتاجية والامتثال والعمل اللائق خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨، بما يكمل التنفيذ الميداني لبرنامج الاستثمار كثيف التوظيف بمكاسب تنافسية على مستوى القطاع.

مشاركون ومشاركات في برنامج الاستثمار كثيف التوظيف يسهمون في تنفيذ أعمال البنية التحتية، ويكتسبون فرصًا للدخل وخبرة عملية من خلال العمل اللائق.

دروس مستفادة

من الدروس الرئيسة المستخلصة من مسح العمال والعاملات والدراسة التتبعية لتطوير المنشآت ضمن برنامج الاستثمار كثيف التوظيف في الأردن - المرحلة السادسة، أن مكون التوظيف كثيف العمالة في البرنامج يعمل بأكبر قدر من الفاعلية بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار. فقد أفاد العمال والعاملات باستمرار بتحسن ظروف المعيشة والأمن الاقتصادي للأسر أثناء مشاركتهم في البرنامج، لا سيما في قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية وإعالة أفراد أسرهم.

بالنسبة إلى تهاني، وهي امرأة أردنية وُلدت بإعاقة بصرية، كان الحصول على عمل مستقر تحدياً طويلاً، في ظل محدودية الفرص واستمرار الحواجز الاجتماعية. وتغير مسار تهاني عندما انضمت إلى المرحلة السادسة من برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، إذ عملت في مشتل زراعي وأسهمت في زراعة ١٢٠,٠٠٠ شجرة وإنتاج ٣٤٠,٠٠٠ شتلة في بيئة دامجة وداعمة. وتقول تهاني: "لا يتعلق الأمر بالدعم المالي فقط أو بإثبات أنني أستطيع أداء المهام نفسها؛ بل يتعلق أيضاً بالأثر الاجتماعي في صحتي النفسية، إذ كوّنت صداقات جديدة، وتفاعلت مع الآخرين، ووجدت شعوراً بالانتماء وهدفاً في الحياة."

حوارٍ ثلاثي إقليمي في دمشق: الأردن يدعم إطاراً للتعاون في مرحلة التعافي

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، انضم الأردن إلى سوريا ولبنان والعراق في منتدى إقليمي ثلاثي دعت إليه منظمة العمل الدولية في دمشق، وعُقد برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية. واستجاب المنتدى لتحولات كبيرة في سوق العمل عقب الانتقال السياسي في سوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، بما في ذلك عودة أكثر من مليون لاجئ ولاجئة إضافة إلى ١,٨ مليون نازح ونازحة داخلياً، وما نتج عن هذا من ضغوط على نُظم التوظيف والهجرة والحماية الاجتماعية في البلدان المجاورة. واختُتم الاجتماع بتبني "إطار حوار إقليمي"، يحدد أولويات مشتركة لدعم تعافي سوق العمل في سوريا على نحو شمولي، وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال العمل اللائق والعمل السياساتي المنسق.

بالنسبة إلى الأردن، استندت المشاركة في منتدى دمشق إلى منتدى وطني ثلاثي عُقد في الأردن في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، وساعد في مواءمة المكونات الوطنية قبل الحوار الإقليمي وترسيخ مجموعة مشتركة من الرسائل والأولويات. وعلى المستوى الإقليمي، يدعو الإطار المتفق عليه إلى جهود مشتركة لتوسيع نطاق فرص العمل اللائقة والمنتجة للعائدين والعائدات، واللاجئين واللاجئات، والمجتمعات المستضيفة؛ وتعزيز التعاون في تنمية المهارات، والاعتراف بالمؤهلات، والتنقل العادل للعمالة؛ وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق، واستكشاف قابلية نقل المنافع عبر الحدود؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي واتساق السياسات إقليمياً. واتفق المشاركون والمشاركات أيضاً على استكشاف إنشاء آلية تنسيق إقليمية لمواصلة الحوار، وتتبع التقدم، وتعزيز التعلم المتبادل، بما في ذلك عقد المنتدى بصورة منتظمة في بلدان مستضيفة مختلفة. وحظيت الفعالية بتمويل من مملكة هولندا.

إضاءة على مشروع

الشباب والشابات غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في بلدان الجوار الجنوبية

يدعم المشروع الأردن وبلداناً أخرى في المنطقة لتجريب نُهج سياساتية جديدة وعملية لتحديد الشباب والشابات غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، والوصول إليهم وتقديم الخدمات لهم. وفي منطقة يمكن أن تصل فيها معدلات هذه الفئة إلى ٣٠ في المائة، مع فجوات كبيرة على أساس الجنس، يركز المشروع على الشباب والشابات الذين غالباً ما يبقون خارج نُظم خدمات التوظيف المعيارية.

وفي عام ٢٠٢٥، أنجز المشروع ونشر الملف الإحصائي الوطني في الأردن للشباب والشابات غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، مما وفر قاعدة أدلة لدعم استجابات سياساتية وخدمية أكثر تركيزاً لهذه الفئة. ويمنح ذلك الإنجاز الأطراف الوطنية الشريكة صورة أوضح عن حجم هذه الفئة وخصائصها وتنوعها في الأردن.

«العودة والأمل»، للمصوّر السوري اللاجئ بلال أبازيد، مخيم الزعتري للاجئين، الأردن، وهي إحدى الصور الفائزة في معرض «من خلال عدساتهم» المقام في إطار شراكة بروسبكتس، المموّلة من هولندا. © بلال أبازيد/شراكة بروسبكتس.

يناقش فريق متعدد الجهات المعنية أثر البرنامج والدروس المستفادة منه ومسارات استدامته. ومثّل المشاركون في الجلسة الوزارات الحكومية والبلديات وشركاء التنمية والمستفيدين من المجتمعات المحلية. ٢٠٢٥/١١ © منظمة العمل الدولية.

المهارات والتعلم مدى الحياة

بتمويل من هولندا والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الألماني وإيطاليا، دعمت منظمة العمل الدولية الأردن مواصلة الانتقال نحو نظام مهارات قائم على المعايير وموجه بالطلب، مع توسيع نطاق الاعتراف بالتعلم السابق، والتعلم القائم على العمل، وإتاحة الوصول على نحو دامج. وتركز إسهام منظمة العمل الدولية على: (١) تعزيز الحوكمة والمعايير؛ (٢) توسيع المسارات المعترف بها التي تربط التعلم بفرص العمل؛ و(٣) ضمان قدرة النساء والشباب واللاجئين واللاجئات والأشخاص ذوي الإعاقة على استخدام تلك المسارات للحصول على عمل لائق.

ومن خلال برنامج (آفاق)، ساعدت منظمة العمل الدولية في تعزيز الاعتراف بالتعلم السابق من خلال وضع الصيغة النهائية لأدوات التقييم الخاصة بسبع مهن، وتدريب ٥٠ مقيّماً ومقيّمة وطنيين من مؤسسة التدريب المهني ومجالس المهارات القطاعية الوطنية وشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، وإطلاق التجربة الوطنية للاعتراف بالتعلم السابق في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ للتحقق من التقييمات في الممارسة العملية. كما نفذ برنامج (آفاق) تدريباً على تطوير مخططات (DACUM) لتحليل المهن وتطوير المناهج القائمة على الكفاءة. وصياغة المعايير القائمة على الكفاءة، مما أوجد مجموعة من الميسرين والميسرات الوطنيين ومطوري ومطورات التدريب القائم على الكفاءة في ١٢ مؤسسة، وحسّن ملاءمة المناهج لسوق العمل، ومهّد الطريق للمرحلة الثانية من (DACUM) في مطلع عام ٢٠٢٦.

وعبر مشروع الانتقال العادل في مجال الطاقة من أجل اقتصاد شمولي في الأردن، ربطت منظمة العمل الدولية سياسات الانتقال الأخضر بقابلية التوظيف، عبر تزويد صناع السياسات والأطراف الاجتماعية الشريكة بأدوات تخطيط الاستثمار، وعقد ورشات عمل موجهة لتعزيز الوعي بالمهارات اللازمة لتشغيل نظم الطاقة المتجددة وصيانتها، بما يساعد في ترجمة الأولويات المناخية والصناعية إلى تخطيط لفرص العمل والمهارات. وشارك في أنشطة بناء القدرات ١٠٦ مشاركين ومشاركات.

ومن خلال برنامج (آفاق)، نفذت منظمة العمل الدولية نموذجاً منظماً للتعلم القائم على العمل، أتاح إلحاق ٤٦٤ شاباً وشابة، من الأردنيين والأردنيات واللاجئين واللاجئات، بمهمات تدريب عملي أثناء العمل أو في موقعه لمدة شهر واحد لدى جهات عمل من القطاع الخاص. كما حدّثت برنامج نوادي البحث عن عمل تمهيداً لمأسسته داخل وزارة الشباب. وإضافة إلى ذلك، أكمل ٥٠١ شخصاً من الأشخاص المهجرين قسراً وأفراد المجتمعات المستضيفة تدريباً رسمياً وغير رسمي على

المهـارات، بمـا فـي ذلـك التلمـذة المهنيـة والتعلـم القائـم على العمـل، فيمـا أكمـل ١٠١ معلـم ومعلمـة ومـدرب ومدربـة فـي التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي تطويـراً مهنيـاً لضمـان الجـودة عنـد التوسـع.

وتشـكل التجربـة الوطنيـة للاعتـراف بالتعلـم السـابق، وعمليـات تطويـر (DACUM) والتدريـب القائـم على الكفـاءة، والتعلـم القائـم على العمـل، ومسـارات ريـادة الأعمـال، ومناهـج السلامـة والصحـة المهنيـة القطاعيـة، ركائـز لنظـام مهـارات أكثـر شـمولية واسـتدامة وقـدرة على التكيـف، يعتـرف بالتعلـم أينمـا حـدث، ويظـل متوائمـاً مـع الطلـب في سـوق العمـل، ويعـزز المشـاركة الآمنـة والمنتجـة فـي العمل.

وتوسـع التعلـم الموجـه للمنشـآت مـن خلال تنفيـذ برنامـج "ابـدأ وحسّـن مشـروعك"، إذ تـدرب ١٧٠ مـن رواد ورائـدات الأعمـال، ٩٠ فـي المائـة منهـم نسـاء، مـن خلال المؤسسـة الأردنيـة لتطويـر المشـاريع الاقتصاديـة، وصنـدوق التنميـة والتشـغيل، وجهـات التمويـل الأصغـر المشـاركة. ووثّـق مسـح المهـارات فـي مخيمـي الزعتـري والأزرق المهـارات السـابقة للنـزوح، والكفـاءات المكتسـبة حديثـاً، والتطلعـات، بمـا يسترشـد بـه فـي البرمجـة ومسـارات العـودة المحتملـة. وفـي إطـار مشـروع منظمـة العمـل الدوليـة والاتحـاد الأوروبـي - "مـدد"، أكمـل ٥٠٢ شـخصاً تدريبـاً مهنيـاً قائمـاً على السـوق، وحصـل ٤٢٦ شـخصاً على شـهادات مـن هيئـة تنميـة وتطويـر المهـارات المهنيـة والتقنيـة.

أتاحـت مجموعـة تـدخلات برنامـج الاسـتثمار كثيـف التوظيـف لعـدد ١,١٠٣ أشـخاص، منهـم ٣٤٢ امـرأة و٥٥ شـخصاً مـن ذوي الإعاقـة، الوصـول إلى مكونـات معرفيـة إضافيـة مـن خلال فـرص مهـارات متوائمـة مـع احتياجـات سـوق العمـل وبالتعـاون مـع جهـات وطنيـة شـريكة. وعلى امتـداد البرامـج، اسـتهدفت العـروض بصـورة منهجيـة النسـاء والشـباب واللاجئيـن واللاجئـات والأشـخاص ذوي الإعاقـة، وهـو مـا انعكـس فـي المشـاركة النسـائية المرتفعـة فـي ريـادة الأعمـال، والحضـور القوي فـي التدريب الأساسـي والتدريـب المرتبـط بقابليـة التوظيـف.

تشارك مجموعة من المتدربين في دورة البرنامج الخاصة بقطاع الضيافة في حرم الكلية الجامعية المتوسطة للتدريب المهني، عمّان، الأردن. ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

شهادة من الميدان

منظمة العمل الدولية وإسكوا تعقدان ورشة عمل وطنية بشأن تعميم العدالة الاجتماعية في التعلم مدى الحياة في الأردن

في ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، عقدت منظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" ورشة عمل وطنية في عمّان، الأردن، للمضي في تطوير سياسات أكثر شمولية وإنصافاً في مجال التعلم مدى الحياة والمهارات. ونُفذت الورشة في إطار المبادرة المشتركة بين إسكوا ومنظمة العمل الدولية بشأن "تنمية المهارات والتعلم مدى الحياة من أجل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية"، وجمعت صناع سياسات رفيعي المستوى، ومؤسسات تدريب، وممثلين وممثلات عن المجتمع المدني، وخبراء وخبيرات فنيين، بهدف تعزيز نُظم مهارات منصفة ومستجيبة ومستعدة للمستقبل.

وعلى مدى يومين، طبّق المشاركون والمشاركات مجموعة أدوات المهارات والعدالة الاجتماعية التي طورتها إسكوا ومنظمة العمل الدولية حديثاً، وترجموا المبادئ الأساسية، وهي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة، إلى نُهج عملية لإصلاح المهارات. وشكّل التفاعل العملي مع مرصد إسكوا للمهارات عنصراً محورياً، إذ مكّن المشاركين والمشاركات من استخدام رؤى فورية بشأن سوق العمل لتحديد فجوات المهارات، وتتبع الاتجاهات الناشئة، ودعم التخطيط القائم على الأدلة، بما يخدم على نحو أفضل الفئات المعرضة لخطر الاستبعاد. واختُتمت الورشة بتأكيد مشترك على تعزيز التنسيق، والمسارات الدامجة، واتخاذ قرارات قائمة على بيانات، كي يدعم التعلم مدى الحياة العمل اللائق والعدالة الاجتماعية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية في الأردن.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

المنشآت المستدامة

بتمويل من هولندا وبرنامج التنمية والحماية الإقليمي والاتحاد الأوروبي، عملت منظمة العمل الدولية مع الحكومة والأطراف الاجتماعية الشريكة لجعل منظومة المنشآت في الأردن أكثر تمكيناً ومسؤولية وشمولية، بما يضمن تقدم الإنتاجية والقدرة التنافسية جنباً إلى جنب مع العمل اللائق. وجمعت منظمة العمل الدولية بين إصلاحات على مستوى السياسات ودعم عملي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأطراف الفاعلة في سلاسل التوريد، مع تعزيز الظروف التي تشجع الانتقال إلى الطابع المنظم والحوار الاجتماعي.

وأرسى مشروع "منظومة"، الممول من برنامج التنمية والحماية الإقليمي، الأسس التحليلية والاستراتيجية لنهج تطوير نظم السوق، مع التركيز على النمو الدامج واستحداث فرص عمل لائقة. ومن خلال تحليلات الأسواق والقطاعات، حدد المشروع القيود الرئيسة والفرص غير المستغلة التي تؤثر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي المحركات الرئيسة لاستحداث فرص العمل للعمال والعاملات من الفئات الهشة واللاجئين واللاجئات، في قطاعات واعدة مثل الصناعات الغذائية، وخدمات الأغذية، والكيميائيات. واستُرشد بهذا العمل في التواصل مع أكثر من ٢٠ مؤسسة وطرفاً فاعلاً قطاعياً، بما ساعد على الاستفادة من الأدلة ومداخل التدخل وأوجه التعاون من أجل تصميم تدخلات تجريبية منهجية ومبتكرة لتنمية المنشآت المستدامة، تنفذ في القطاعات المختارة في عام ٢٠٢٦ بالتعاون مع برنامج "تسريعة" ضمن (آفاق)، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويسهم النهج أيضاً في حوار سياساتي قائم على الأدلة، ويسترشد به في تيسير التجارة، وتنمية المهارات، وسياسات المنشآت التي تدعم استحداث فرص عمل مستدامة.

وأنتج مشروع "منظومة"، الممول من برنامج التنمية والحماية الإقليمي، ناتجين بحثيين: دراسة لاختيار القطاعات، وتحليلاً سوقياً للصناعات الغذائية، شمل الفواكه والخضروات عالية القيمة وتصنيع الأغذية. كما عقد المشروع أول فعالية له لتبادل المعرفة بشأن "نظم السوق من أجل التوظيف في الأردن"، وجمعت وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية دولية، وجهات مانحة، لمناقشة الأدلة والدروس والنُهج العملية لتوسيع فرص العمل اللائق للاجئين واللاجئات السوريين وأفراد المجتمعات المستضيفة.

الأردن أيضاً رائد في ربط تنمية المنشآت بالحماية الاجتماعية في إطار مشروع استدامة++، الذي يهدف إلى توسيع تغطية الضمان الاجتماعي. ومن خلال تحليل نظم السوق بشأن حوافز المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاشتراك في نظُم التأمينات الاجتماعية، استكشف المشروع الكيفية التي تؤثر فيها العوامل والتفاعلات الخاصة بقطاعي تصنيع الأغذية والإنشاءات في قرارات المنشآت بشأن الانتقال إلى الطابع المنظم وإدارة القوى العاملة. وحُددت مجالات تدخل ملموسة، تجمع بين تدابير تشجع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على توسيع تغطية العمال والعاملات وتحسينها من خلال ربط الحوافز، مثل الحصول على دعم عيني ومالي، بإحراز تقدم في الامتثال للضمان الاجتماعي، وجهود موجهة لتعزيز فرص السوق أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا النهج المتكامل حاسم لتحقيق أثر مستدام على نطاق واسع. وتبرز النتائج الحاجة إلى ترتيبات ضمان اجتماعي أكثر مرونة وقائمة على القيمة، وتحدد مداخل التدخل ضمن سلاسل القيمة، والوظائف الداعمة، والأطر التنظيمية لتعزيز حوافز الامتثال.

عقب مشاورات مع أطراف المصلحة الوطنية وجهات أخرى، وضع مشروع تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب المتوسط خارطة طريق لإدماج أهداف التوظيف والإنتاجية في الاستراتيجيات القطاعية، وفتح فرص أمام المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الهندسية. ومن خلال مشروع الانتقال العادل في مجال الطاقة من أجل اقتصاد شمولي في الأردن، أدخلت منظمة العمل الدولية أدوات تخطيط الاستثمار في محافظات المفرق والعقبة والزرقاء، وتحققت من مسار جاهزية صندوق المناخ الأخضر، بما يوائم سياسات الانتقال العادل مع مجموعة مشاريع قابلة للتمويل وإمكانات التمويل المناخي، بوصف هذا عاملاً ممكناً للنمو الأخضر للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفي سلسلة تصدير الألبسة، يسرت منظمة العمل الدولية تدريباً قطاعياً للوقاية من التحرش الجنسي وصل إلى أكثر من ٥,٠٠٠ عامل وعاملة ومدير ومديرة، ووضعت الصيغة النهائية لإجراءات العمل المعيارية للإحالة في حالات الشكاوى المتعلقة بالعنف والتحرش على أساس الجنس، ودعمت اعتماد المبادئ التوجيهية الوطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

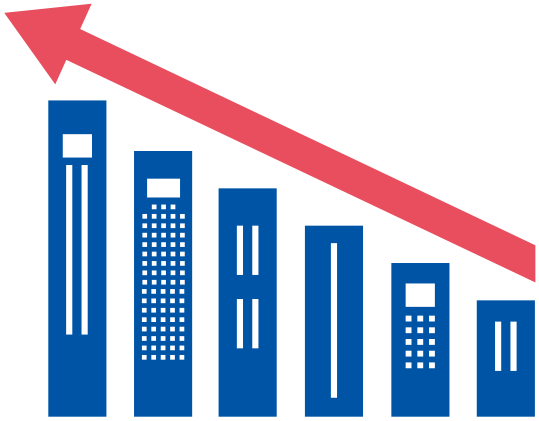

في أيار/مايو ٢٠٢٥، رسخ الأردن إصلاحاً رئيساً في قطاع التعاونيات بموافقة مجلس الأعيان على تعديلات قانون التعاونيات (القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٥)، التي تتبنى التعريف والمبادئ المعترف بها دولياً للتعاونيات، وفقاً لتوصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ وبيان الهوية التعاونية للتحالف التعاوني الدولي. وتعزز التعديلات المؤسسة التعاونية الأردنية، وتوائم الإطار التعاوني الوطني مع المعايير الدولية، مع تركيز سياساتي على تحسين الحوكمة، وزيادة مشاركة المرأة وإدماج الفئات الهشة، بما في ذلك اللاجئون واللاجئات، وتحسين الدعم المالي والتدريب في مختلف أرجاء الحركة التعاونية.

وتستند هذه الخطوة التشريعية إلى جهود سابقة في بناء القدرات، وأبرزها قرار المؤسسة التعاونية الأردنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ إدماج حزم منظمة العمل الدولية التدريبية بشأن التعاونيات في مناهجها الرسمية، لترسيخ قيم التعاونيات ومبادئها في التدريب الوطني منذ البداية. وبدعم من هولندا، قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة فنية شاملة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتعاونيات، من خلال تيسير حوارات ثلاثية دامجة؛ وتقديم تحليل قانوني متخصص لصياغة التعديلات التي أُقرت في أيار/مايو ٢٠٢٥ وتنقيحها؛ وتوقيع اتفاقية مدتها ثلاث سنوات مع المؤسسة التعاونية الأردنية لمأسسة برامج " فكّر تعاونياً" (Think.Coop)، "إبدأ بالتعاون" (Start.Coop)، و"تعاونيتي" (My.Coop) ضمن البرامج السنوية. وبالتوازي، أنجزت منظمة العمل الدولية تقييماً مع توصيات لتحديث الخدمات الإلكترونية وقاعدة البيانات في المؤسسة التعاونية الأردنية، بما يمهد لإنشاء بوابة بيانات حديثة تسد فجوات المعلومات وتتيح رقابة قائمة على الأدلة.

وبالمجمل، أسهم القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٥، إلى جانب مأسسة أدوات التدريب الخاصة بمنظمة العمل الدولية وتحديث النظم الرقمية، في ترسيخ مكاسب هيكلية تضع التعاونيات في الأردن في موقع يمكنها من توليد فرص عمل لائقة وتحقيق نمو شمولي، لا سيما في المناطق غير المخدومة بقدر كاف.

المساواة بين الجنسين وعدم التمييز

بتمويل من النرويج والموارد الطوعية الأساسية لمنظمة العمل الدولية، دفعت المنظمة قدماً ببرنامج عمل مركز وقائم على النتائج بشأن المساواة بين الجنسين في إطار مشروع "المساواة في العمل: نحو قوى عاملة آمنة وشاملة في الأردن" مع التركيز على: (١) مواءمة التشريعات الوطنية مع معايير العمل الدولية؛ (٢) حماية الأجور وممكّنات الإنصاف في الأجر في قطاع التعليم الخاص؛ و(٣) سياسات وممارسات اقتصاد الرعاية التي تتيح مشاركة المرأة.

وعلى صعيد الإصلاح التشريعي، دعمت منظمة العمل الدولية وزارة العمل بتحليلات قانونية مقارنة للفجوات في ضوء الاتفاقية رقم ١٨٣ بشأن حماية الأمومة والاتفاقية رقم ١٥٦ بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية. وشكلت تلك الأدلة أساساً للمناصرة، من خلال اجتماعات مع لجان من مجلسي النواب والأعيان، بشأن مقترح تعديلين في قانون العمل بلغا الآن المراحل النهائية من التبني، وهما تمديد إجازة الأمومة مدفوعة الأجر من ٧٠ إلى ٩٠ يوماً، وحظر الفصل من العمل بسبب الحمل. واستكمالاً لذلك، عزز المشروع القدرات المؤسسية في مجال السياسات المستجيبة لكلا الجنسين وآليات التظلم، من خلال تدريب موجه لمسؤولين ومسؤولات من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمكونات الثلاثية. ودعمت منظمة العمل الدولية أيضاً الاجتماع التاسع عشر للجنة الوطنية للإنصاف في الأجور، وأطلقت تقييماً قطاعياً شمولياً بشأن المساواة في الأجر والعمل اللائق في قطاع الصحة الخاص؛ كما عززت حملة وطنية بمناسبة اليوم الدولي للمساواة في الأجور التزام الأطراف الاجتماعية الشريكة بممارسات متوائمة مع الاتفاقيتين رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجور ورقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة. ولتوسيع الوصول إلى الموارد العربية، ترجم المشروع تقرير منظمة العمل الدولية بشأن تشريعات شفافية الأجور ونشره لإرشاد الحوار السياساتي الجاري.

وفيما يتعلق بحماية الأجور والعمل المنصف في قطاع التعليم الخاص، وسعت منظمة العمل الدولية نطاق منصة العقد الموحد الرقمية. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٢٥، رُفع أكثر من ٣٢,٠٠٠ عقد عبر المنصة، وسُجلت ٩٢٦ مدرسة، مما وفر أكثر من ٥٥,٠٠٠ دينار أردني لاستدامة العمليات. وأُنشئت لجنة فنية تضم جميع الجهات المعنية؛ كما عززت تدريبات على مستوى المديريات وبرنامج لبناء القدرات لمدة أسبوعين للنقابة وحملة "قم مع المعلم" تعميم استخدام المنصة على المستوى الوطني. وتتيح المنصة الآن رصداً فورياً للأجور، وإنفاذ شروط الاتفاقية الجماعية، وتحليل فجوة الأجور على أساس الجنس. وبالتوازي، دفعت منظمة العمل الدولية برنامج "تميز" قدماً، إذ وقعت ٢٠ مدرسة مذكرات تفاهم لتحسين الظروف واستخدام المنصة، وأكمل ٣١٦ معلماً

ومعلمة تدريبات على المهارات، ونُظمت فعالية تكريم للمدارس المستوفية لمعايير البرنامج. وأُطلقت المرحلة الثالثة من حملة التوعية القانونية "واعي وواعية" في شباط/فبراير ٢٠٢٥، بالتعاون مع اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور ووزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتوسيع التوعية بحقوق العاملات، وعدم التمييز، والحماية من التحرش.

وبشأن اقتصاد الرعاية، عقدت منظمة العمل الدولية المؤتمر الوطني " النساء اليوم والرعاية الآن: نحو سياسات رعاية وعمل عادلة" في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٥، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ طرف من أطراف المصلحة، وخرج بتوصيات توافقية بشأن التمويل المستدام للحضانات، والحوافز الضريبية، وإنفاذ متطلبات الحضانات في أماكن العمل، وإضفاء الطابع المهني على قطاع الرعاية. وتقدم العمل على تحديث الإطار الوطني المقترح للحضانات ورصد تنفيذه، وتحديد التدخلات المتعلقة بالرعاية، ومواءمة المؤشرات مع رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية المقبلة للحماية الاجتماعية. وبحث العمل السياساتي مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتعديل قواعد دعم الحضانات، مثل المادة ٤٢، لضمان دعم يمكن التنبؤ به وتوسيع نطاق التغطية؛ كما قُدمت إلى الحكومة عريضة موقعة من أكثر من ٢٠٠ جهة مقدمة لخدمات الحضانات وموجزات سياساتية. وعلى امتداد التنفيذ، وضع المشروع النتائج المباشرة للنساء في صلب عمله، مع إعطاء الأولوية لإصلاحات وأدوات تحسن فعلياً الحماية وشفافية الأجور والوصول إلى خدمات رعاية الأطفال وأماكن العمل الآمنة.

تبنت غرفة صناعة الأردن خارطة طريق داخلية لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وشاركتها رسمياً مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمواءمة الجهود. وبدعم من النرويج، قدمت منظمة العمل الدولية خدمات استشارية قانونية وفنية خلال الصياغة، ونفذت تدريبات متخصصة في التوعية القانونية لعدد ٢٤٠ امرأة وشخصاً من ذوي الإعاقة، بما زود المشاركين والمشاركات بالمعرفة اللازمة للمطالبة بحقوقهم وحقوقهن والتعامل مع إجراءات أماكن العمل.

وفي ميزانية السنة المالية ٢٠٢٥، خصصت الحكومة، من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي لإنشاء حضانات على مستوى الأردن، في خطوة أولى نحو تمويل مستدام لرعاية الأطفال. ويستند ذلك إلى الحوار السياساتي الذي قادته منظمة العمل الدولية في إطار الإطار الوطني للحضانات، ويعزز البنية التحتية التي تحتاج إليها النساء لدخول سوق العمل والبقاء فيه.

وبمجملها، ترسخ هذه الإضافات أشكال حماية عملية تشمل مخصصات في الميزانية لرعاية الأطفال، وضمانات تعاقدية قابلة للإنفاذ، وخرائط طريق قطاعية للإدماج، وبذلك تترجم معايير منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز إلى مكاسب ملموسة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الأردني.

تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة في الأردن

عمّان، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢٥: عقد المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة العمل الدولية حواراً وطنياً لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة الموجهة للتصدير في الأردن. وجمع الحوار وزارة العمل، وممثلين وممثلات عن جهات العمل، والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، وبرلمانيين وبرلمانيات، وقيادات من المصانع، لتبادل الممارسات الدولية الجيدة، واستعراض الفجوات الوطنية، ومواءمة الجهود مع الالتزامات العالمية الأخيرة للانتقال من التعهدات إلى التنفيذ.

وأبرزت الفعالية نتائج دراسة منظمة العمل الدولية "تقييم أوضاع العمال والعاملات من ذوي الإعاقة في مصانع الألبسة في الأردن"، وعرضت "المبادئ التوجيهية لتعزيز تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة" في القطاع، وهي أدوات عملية لفرق الموارد البشرية ولجان أماكن العمل بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة، والتوظيف الدامج، ومواقع العمل الميسّرة الوصول. واتفق أطراف المصلحة على إدماج تلك الإرشادات في إجراءات المصانع ومتابعة المفاوضة الجماعية، وتعزيز تدابير التفتيش وإتاحة الوصول في مجال السلامة والصحة المهنية.

صورة جماعية من تدريب متخصص بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل عقدته منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. عمّان، الأردن. ٢٠٢٥/٠٤
© منظمة العمل الدولية.

الأردن يعرض ابتكارات في رعاية الأطفال واقتصاد الرعاية في مؤتمر (South4Care) في الدوحة

على المستوى الإقليمي، عُرضت تجربة الأردن في مؤتمر (South4Care) الذي عُقد في الدوحة، قطر، في الفترة ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، وأطلقت فيه منظمة العمل الدولية ومركز التدريب الدولي في المنظمة منصة (South4Care) بوصفها منصة عالمية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز العمل اللائق في اقتصاد الرعاية. وجمع المؤتمر مسؤولين ومسؤولات حكوميين، وممثلين وممثلات عن جهات العمل والعمالة، ووكالات الأمم المتحدة، وجهات إنمائية، وسلط الضوء على سياسات وممارسات مبتكرة من الجنوب العالمي، وأسهم في ترسيخ التعلم بين الأقران من خلال المنصة ومركزها للتعلم.

وشارك الأردن بوفد مؤلف من ١١ عضواً وعضوة يمثلون جهات وطنية ومنظمات مجتمع مدني، وقدموا رؤى بشأن نظم رعاية الأطفال وإصلاحات اقتصاد الرعاية الأوسع نطاقاً. وضم الوفد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وغرفة صناعة الأردن، وجمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا، ومؤسسة صداقة، بما يعكس نهجاً قائماً على تعدد أطراف المصلحة في صياغة سياسات الرعاية التي تدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة وتعزيز العمل اللائق.

الاجتماع العشرون للجنة الوطنية للإنصاف في الأجور في الأردن. ٢٠٢٥/١٠ © منظمة العمل الدولية.

الاستثمار في الرعاية لإتاحة فرص العمل اللائق

المنجزات

في إطار البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي - "مدد"، عقدت منظمة العمل الدولية شراكة مع جمعية مصدّري الألبسة والمنسوجات الأردنية لإعادة تأهيل الحضانة التي تخدم منطقة الظليل الصناعية في الزرقاء تأهيلاً كاملاً. وأسهم التدخل في دفع ناتج البرنامج والميزانية ٥,٢ لمنظمة العمل الدولية، المتعلق بـ "قدرة المكونات على تعزيز الاستثمارات والعمل اللائق في اقتصاد الرعاية"، كما حقق نتيجة مشروع الاتحاد الأوروبي - "مدد" ٣,٢، المتعلقة بـ "تقييم ودعم القطاع الخاص لدعم التوظيف"، من خلال تحويل مرفق رعاية تشتد الحاجة إليه إلى مساحة آمنة ومتوافقة مع المعايير ومحفزة للتعلم. وبالتوازي مع التنفيذ، قدمت منظمة العمل الدولية توجيهاً فنياً وضماناً للجودة، بما يمكّن جمعية مصدّري الألبسة والمنسوجات الأردنية من تكرار نموذج عملي قائم على الحقوق للرعاية في مراكز التصنيع التصديري.

الأهمية

رعاية الأطفال الموثوقة وذات الجودة شرط مسبق لاستمرار مشاركة النساء في سوق العمل. وقبل التدخل، كانت حضانة الظليل متهالكة ومحدودة التجهيزات، مما قيّد قدرة الأهالي، ومعظمهم من الأمهات، على الاستمرار في عمل مستقر. وأزال التأهيل حاجزاً مهماً أمام العمل اللائق، وحسّن استبقاء العاملات والعاملين في مصانع المنطقة، ووضع معياراً يمكن لجهات أخرى الاقتداء به.

المتغيرات على الأرض

تحديث كامل للمرفق

رفع السلامة إلى مستوى معياري

تعلم مبكر جيد النوعية

استقرار القوى العاملة

المستفيدون والمستفيدات

١٠٠
الأطفال

٨
المصانع المخدومة

العاملات

القيمة المؤسسية

قدرة المكونات

نفذت جمعية مصدّري الألبسة والمنسوجات الأردنية العمل وفق معيار عالٍ وبإشراف فني من منظمة العمل الدولية، مما يضع الجمعية الآن في موقع يتيح لها المناصرة وتكرار النموذج.

دلالة سياساتية

تقدم ملموس نحو سوق عمل مدعوم بالرعاية، بما يسهم في تحقيق أهداف المساواة على أساس الجنس، والاستبقاء في العمل، والإنتاجية في مناطق التصدير.

إبراز وزخم

أبرزت فعالية الافتتاح في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٥ نموذجاً قابلاً للتوسع، يحظى بدعم الأطراف الثلاثية وجهات الشراء

قبل بعد

الحضانة قبل إعادة التأهيل

الحضانة بعد إعادة التأهيل

فعالية الافتتاح الرسمي بعد إعادة تأهيل الحضانة في الضليل، الزرقاء، الأردن. ٢٠٢٥/٠٨ © منظمة العمل الدولية.

إضاءة على مشروع: (آفاق) - تحسين آفاق المجتمعات المستضيفة والأشخاص المهاجرين قسراً في الأردن، المرحلة الثانية

منذ عام ٢٠١٩، وسّعت شراكة "تحسين آفاق المجتمعات المستضيفة والأشخاص المهجرين قسراً" نطاق الوصول إلى العمل اللائق والتعليم والحماية الاجتماعية للأردنيين والأردنيات وللاجئين واللاجئات السوريين. وبتمويل من مملكة هولندا وتنفيذ من منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" والبنك الدولي، تجمع شراكة (آفاق) الحكومات والأطراف الاجتماعية الشريكة والجهات الفاعلة المحلية لتعزيز الإدماج والاعتماد على الذات والتماسك الاجتماعي. وفي الأردن، قادت منظمة العمل الدولية جهوداً لتعزيز نُظم التوظيف والتدريب المهني والحماية الاجتماعية، ولا سيما في القطاعات التي تشغل لاجئين ولاجئات، مثل الزراعة.

خلال المرحلة الأولى، ٢٠١٩-٢٠٢٤، ساعد المشروع آلاف الأفراد على تطوير مهاراتهم، والعثور على وظائف، والاستفادة من حماية عمالية أقوى. ومن خلال تعاون وثيق مع المؤسسات الوطنية والتعاونيات ومنظمات جهات العمل والعمالة، أسهمت شراكة (آفاق) في صياغة سياسات وخدمات أكثر شمولية تدعم اللاجئين واللاجئات والمجتمعات المستضيفة.

وتظهر نتائج المرحلة الأولى اتساع نطاق وصول المشروع وأثره الملموس، من خلال الجمع بين إصلاح السياسات، وبناء القدرات المؤسسية، والدعم المباشر للعمال والعاملات والمنشآت من أجل سوق عمل أكثر شمولية

+٢٧,٠٠٠
باحث وباحثة عن عمل استفادوا من خدمات التوظيف

+٧,٦٠٠
تصريح عمل للعمال والعاملات في الزراعة صدروا

١٠٠٠
العمال والعاملات اكتسبوا وجهات العمل وعياً بحقوقهم العمالية وحقوقهم في الضمان الاجتماعي،

١٩,٥٠٠
من هؤلاء نجحوا في الالتحاق بوظائف، خاصة في قطاع الزراعة

١٠,٠٠٠
فرد في التدريب المهني أو التعلم القائم على العمل أو الإرشاد المهني

٤٣,٠٠٠
عامل وعاملة من الأردنيين والسوريين استفادوا من البرنامج الوطني للضمان الاجتماعي استدامة++

عزز المشروع الحركة التعاونية من خلال تدريب القيادات، ومراجعة قانون التعاونيات والأنظمة الصادرة بموجبه، والإسهام في إعداد استراتيجية وطنية للحركة التعاونية

وبناءً على هذه الإنجازات، تركز المرحلة الثانية، ٢٠٢٤-٢٠٢٧، على تعميق الإدماج والاستدامة. وتعمل منظمة العمل الدولية مع الأطراف الوطنية الشريكة على توسيع الوصول إلى تدريب مهاري ملائم للسوق لمئات الشباب والشابات من المجتمعات المستضيفة واللاجئين واللاجئات السوريين، مع تجريب نُظم للاعتراف بالتعلم السابق لمساعدة العمال والعاملات على الحصول على مؤهلات رسمية. وتشمل التدخلات أيضاً العمل على نُظم معلومات سوق العمل، وتوسيع خدمات قابلية التوظيف من خلال نوادي البحث عن عمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال والعاملات من الفئات الهشة، بمن فيهم اللاجئون واللاجئات.

وتتجه الجهود أيضاً إلى تجريب برامج الاستثمار كثيف التوظيف في إدارة المياه الزراعية، ومأسسة أدوات التدريب التعاوني، وتحسين مواءمة سياسات العمل مع معايير العمل الدولية. وتقدم مكاتب التوظيف، بما فيها المكاتب الموجودة في مخيمات اللاجئين، خدمات لآلاف المستفيدين والمستفيدات في مختلف أنحاء البلد، تشمل المواءمة بين الباحثين عن عمل والوظائف، والإرشاد المهني، وجلسات التوعية بالحقوق في العمل والسلامة والصحة المهنية. وعلى المستوى الإقليمي، يعزز برنامج (آفاق) التعلم المتبادل بين البلدان ويسهم في حلول دائمة للسوريين والسوريات. وفي الأردن، يشمل ذلك دعم اللاجئين واللاجئات الراغبين في العودة من خلال تدريب مهني متوائم مع احتياجات سوق العمل في سوريا، وتوسيع التعاون مع جهات من القطاع الخاص لإتاحة مزيد من فرص التعلم القائم على العمل.

وبالتعاون مع الجهات المشاركة، تواصل منظمة العمل الدولية إرساء أسس قوية لتوظيف منصف وشمولي ومستدام، بما يساعد اللاجئين واللاجئات والمجتمعات المستضيفة في الأردن على المضي نحو مستقبل أكثر أمناً وكرامة.

قصة من مستفيدة من برنامج (آفاق)

على مقربة من الزرقاء، تنمّي حنين الترتير مشروعها في العاصمة عمّان. وحنين، البالغة من العمر ٣٠ عاماً، مهندسة زراعية، متزوجة ولديها طفلان. تحدثت حنين بشغف عن مشروعها في الزراعة المائية: "بدأت صغيرة، ببيت زراعي واحد. والآن لدي بيتان، وآمل أن أتوسع أكثر." وتنتج حنين الخضراوات الدقيقة ومحاصيل عالية القيمة، مثل براعم القرنبيط الأخضر (بروكلي) والحلبة، التي تزرعها لتلبية احتياجات علاجية وغذائية.

وكانت فكرة المشروع تراود حنين قبل وقت طويل من مشاركتها في برنامج منظمة العمل الدولية التدريبي "ابدأ وحسّن مشروعك". وتذكرت أنها تعرفت إلى الدورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقالت: "ساعدني البرنامج على تحويل فكرتي إلى خطة عمل عملية، وتعلمت كيفية رصد التدفقات النقدية، وحساب التكاليف، وتحديد احتياجات السوق. أصبح كل شيء منظماً الآن، من المدخلات والنواتج إلى هوامش الربح".

لكن الرحلة لم تكن سهلة.

أوضحت حنين: "رأس المال المحدود والمنافسة في السوق تحديان دائمان. لدي مشروع صغير ينافس مزارع أكبر، لكن يجب أن أواصل التوسع". ورغم تلك العقبات، قالت إن منتجاتها باتت تصل الآن إلى متاجر كبرى في الأردن، وإنها سجلت علامتها التجارية (GardenJo) رسمياً. وأضافت: "حقق هذا المسعى حلمي في امتلاك مشروع، ومنحني استقلالاً مالياً". وتطمح حنين إلى امتلاك أربعة بيوت زراعية خلال عام واحد، وتوظيف عمال وعاملات إضافيين، وتصدير منتجاتها في نهاية المطاف.

حنين، مشاركة في تدريب «ابدأ وحسّن مشروعك»، داخل أحد بيوتها الزراعية. عمّان، الأردن. ١٠/٢٠٢٥ © منظمة العمل الدولية.

الحماية في العمل

بتمويل من الاتحاد الأوروبي وهولندا، عزز الأردن في عام ٢٠٢٥ أسس بيئة عمل آمنة وصحية، من خلال الجمع بين أدوات وقائية وتوجيهات قطاعية وإصلاحات تحسن الامتثال للأجور وساعات العمل، وتحمي الفئات الأشد عرضة لخطر الاستبعاد، وتجعل أطر هجرة العمالة أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ.

وتكثفت الخدمات الاستشارية، إذ نُفذت ٢٦٠ زيارة إرشادية في مجال السلامة والصحة المهنية في مصانع الألبسة غير المسجلة ضمن إطار قواعد المنشأ. وأُعدت، بالتعاون مع وزارة العمل، حزمة من ثماني مواد إبراز وتوعية باللغة العربية في مجال السلامة والصحة المهنية، شملت كتيبات وملصقات، ونُشرت على مستوى المصانع لتعزيز تحديد المخاطر، والتوثيق، وممارسات الترتيب والنظافة الداخلية المأمونة. ولتوسيع ثقافة الوقاية، عُقدت ندوة قطاعية بشأن السلامة والصحة المهنية لنحو ٥٠ من مسؤولي ومسؤولات الامتثال والسلامة والصحة المهنية، وأُدخلت أدوات محدثة لتقييم السلامة والصحة المهنية، دمجت الاتفاقية الجماعية لعام ٢٠٢٥ وقرارات الحد الأدنى للأجور، كما قُدمت توعية موجهة للشباب بشأن السلامة والصحة المهنية من خلال فعالية تواصل في قرى الأطفال (SOS) الأردن. وبالتوازي، صدر دليل السلامة والصحة المهنية في قطاع الزراعة لدعم ممارسات أكثر أماناً في قطاع عالي المخاطر وكثيف العمالة، وتجري التحضيرات لتوسيع نطاقه من خلال تدريبات تنفذها الوزارات المعنية. وأدرجت أدوات تقييم السلامة والصحة المهنية المحدثة، التي أُدخلت في عام ٢٠٢٥، أحدث أحكام الاتفاقية الجماعية وقرارات الحد الأدنى للأجور، من أجل مواءمة التقييمات على مستوى المنشآت مع معايير حماية العمل الحالية. وتعززت تدابير الحماية في المواضع التي تكون فيها المخاطر ومواطن الهشاشة أشد.

ففي قطاع الزراعة، يوفر الدليل الجديد للسلامة والصحة المهنية معايير عملية للسيطرة على المخاطر، والتعامل الآمن مع الكيميائيات، والمبادئ الأساسية لتهيئة بيئة العمل بما يلائم العمال والعاملات، ويجري تكييف محتواه مع السياق المحلي من خلال عمليات تعميم تنفذها وزارتا الزراعة والعمل. وفي إطار برامج الأشغال العامة كثيفة التوظيف وبرامج النقد مقابل العمل، استمر إدماج ضمانات السلامة والصحة المهنية، بما في ذلك قوائم التحقق وإجراءات التحقق الموضعي، في الأدلة التشغيلية التي تستخدمها الوزارات المعنية والبلديات، مما حسّن السلامة في المواقع للنساء والرجال المشاركين في فرص عمل قصيرة الأجل. وبالنسبة إلى الشباب والشابات الداخلين حديثاً إلى سوق العمل، عرّفت جلسات التوعية الموجهة في مجال السلامة والصحة المهنية بالحقوق والمسؤوليات قبل دخول سوق العمل. كما استمرت مركزة نظام تصاريح العمل، التي بوشرت بدعم من برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، في توحيد الإجراءات عبر المحافظات، بما يحد من مخاطر العمل غير المنظم ويدعم علاقات توظيف موثقة وأكثر أماناً في القطاعات التي تشغل لاجئين ولاجئات وعمالاً وعاملات مهاجرين.

برنامج "عمل أفضل - الأردن": من الامتثال إلى تغيير قطاعي مستدام

شهد عام ٢٠٢٥ توقفاً مؤقتاً لبرنامج رائد طويل الأمد من برامج منظمة العمل الدولية، هو "عمل أفضل - الأردن"، وهو برنامج شامل أُطلق في عام ٢٠٠٨ في إطار شراكة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية لتحسين معايير العمل وتعزيز القدرة التنافسية في قطاع صناعة الألبسة في الأردن. عالج البرنامج تحديات بالغة الأهمية في الامتثال العمالي، والسلامة والصحة المهنية، والمساواة على أساس الجنس، والعلاقات بين العمال والعاملات وجهات العمل، من خلال تنفيذ تقييمات وتدريبات ومبادرات لبناء القدرات مصممة بحسب الاحتياجات. وظل البرنامج وثيق الصلة، وقوياً من الناحية الفنية، وقادراً على التكيف استراتيجياً، مما ساعد القطاع على تحسين الامتثال العمالي، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وبناء القدرات الوطنية. وأسهم عمل البرنامج في تحسين ممارسات المصانع، وتقوية نُظم التظلم، والحد من الإرهاق الناجم عن عمليات التدقيق، وتعزيز ثقة جهات الشراء، وحوكمة عمالية أكثر شمولية، مع دعم إصلاحات في السلامة والصحة المهنية، والمفاوضة الجماعية، وحماية العمال والعاملات المهاجرين، والمساواة على أساس الجنس، ومكافحة التحرش.

الحماية الاجتماعية

بتمويل من هولندا والنرويج والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومة الأردنية، رسخ الأردن في عام ٢٠٢٥ أسس نظام حماية اجتماعية شمولي ومستدام مالياً، استند إلى استراتيجية وطنية جديدة، وعزز أدوات الحوكمة والتمويل، وترجم الأدلة التشغيلية من برنامج استدامة++ والتدخلات التجريبية إلى صيغ عملية ملموسة لتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ليشمل العمال والعاملات خارج نطاق التوظيف المعياري.

وأحرز الأردن تقدماً ملموساً في تحويل مشهد الحماية الاجتماعية، منتقلاً من مبادرات مجزأة إلى مسار إصلاحي أكثر اتساقاً وقائماً على الأدلة. وشهد العام عدة نتائج مترابطة تعزز، مجتمعة، قدرة الأردن على توسيع تغطية التأمينات الاجتماعية، ودعم العمال والعاملات من الفئات الهشة، وتحسين استدامة النظام.

وكان إنجاز وثيقة سياسات إصلاح الضمان الاجتماعي أحد الإنجازات المحورية، إذ توفر للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رؤية استراتيجية طويلة الأمد تشمل إصلاح المعاشات التقاعدية، وإعادة هيكلة الاشتراكات، وتوسيع المنافع قصيرة الأجل، وخيارات للوصول إلى الفئات غير المخدومة بالقدر الكافي حالياً. وتمثل الوثيقة الآن المرجع الرئيس للحوار الوطني بشأن مستقبل الحماية الاجتماعية في الأردن.

وبالتوازي مع ذلك، وفرت دراسة مشتركة بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي بشأن العاملين والعاملات لحسابهم الخاص أول قاعدة أدلة شاملة بشأن العوائق التي تحول دون وصول العاملين والعاملات لحسابهم الخاص، بمن فيهم العمال والعاملات السوريون وغير الأردنيين، إلى التأمينات الاجتماعية. وحددت الدراسة تقلب الدخل، والتعقيد الإداري، وتشتت الأطر التنظيمية بوصفها العقبات الرئيسة، مما زود المؤسسات الوطنية بالأساس التحليلي اللازم لتصميم تدابير إصلاحية أكثر إتاحة واستهدافاً.

وكان التقدم ملحوظاً كذلك في مجال الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. فقد استمر برنامج استدامة++ في إظهار معدلات قوية لاستمرار الاشتراك بعد انتهاء الدعم، مؤكداً قيمته كنموذج مرجعي لتصميم حوافز الاشتراكات. وفي الوقت نفسه، أنتجت تجربة منفعة الطفل، المنفذة من خلال تقييم أثر متعدد المراحل مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أدلة مبكرة على أن التحويلات النقدية المحدودة والقابلة للتنبؤ يمكن أن تدعم الامتثال بين العمال والعاملات من ذوي الدخل المنخفض خلال فترات الضغط الاقتصادي.

وعلى المستوى المؤسسي، دعمت منظمة العمل الدولية وزارة العمل في تطوير إطار وطني للانتقال إلى الاقتصاد المنظم، يهدف إلى تحقيق الاتساق بين المبادرات المتداخلة في مجالات تنظيم العمل، وتسجيل المنشآت، وتغطية الضمان الاجتماعي، ومواءمة الجهات الفاعلة الرئيسة بشأن أهداف مشتركة للمرة الأولى.

وبمجملها، تمثل هذه النتائج تحولاً مهماً في مسار الإصلاح في الأردن. ويدخل البلد عام ٢٠٢٦ وهو أكثر استعداداً، بفضل أدلة أقوى، وخيارات سياساتية أوضح، وتنسيق محسّن على مستوى الحكومة، لبناء نظام حماية اجتماعية أكثر استجابة وشمولية واستدامة.

وتعززت قاعدة الأدلة والمساءلة من خلال النشرة الإحصائية الأولى للحماية الاجتماعية، وتقارير مرحلية موحدة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وتقرير لاستخلاص الدروس تضمن تحديد أوجه التداخل ووفر مدخلات لتوجيه التكامل والربط الرقمي. كما أُطلقت على الصعيد الوطني في عام ٢٠٢٥ حملة تواصل في إطار خطة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وقادتها وزارة التنمية الاجتماعية، لتحسين فهم الجمهور لمعايير الأهلية وسبل الوصول إلى الخدمات عبر ركائز الاستراتيجية.

استخدم الأردن بيانات تنفيذ برنامج استدامة++ لمعايرة تصميم الحوافز، وإجراءات التسجيل الأولي، والرسائل المتعلقة بتوسيع تغطية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. وقدم البرنامج دعماً للاشتراكات بما مجموعه ٩٩,٣٨٩ شهراً من أشهر العمل، ومكافآت تغطية بما مجموعه ٢٨,١٤٠ شهراً من أشهر العمل، ووصل إلى ٢٢,٢٦٧ عاملاً وعاملة؛ وبلغ تنفيذ الميزانية ١٠٠ في المائة من المؤشر المستهدف للصرف ربع السنوي. وفي الوقت نفسه، أبرزت مؤشرات النتائج القيود المرتبطة بالانتقال والمواضع التي ينبغي التركيز عليها في المرحلة المقبلة: انتقل ٨٤ في المائة من المستفيدين والمستفيدات إلى أنظمة الضمان الاجتماعي الاعتيادية عند انتهاء مراحل البرنامج؛ وأفاد ٥٥ في المائة باستعدادهم للدفع دون دعم؛ وأعرب ٩٥ في المائة عن ثقتهم بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وبرنامج استدامة++؛ ولم تكن لدى سوى ١٤ في المائة معرفة دقيقة بالحقوق العمالية وحقوق الحماية الاجتماعية. ولتحويل هذه الرؤى إلى تغيير على مستوى النظام، نفذت منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تجربتين عشوائيتين مضبوطتين، تناولت الأولى التواصل المباشر وجهاً لوجه وتبسيط إجراءات التسجيل الأولي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة، وتناولت الثانية تدابير مالية موجهة لتحقيق الاستقرار من أجل الحفاظ على الاشتراكات خلال فترات انخفاض الدخل، مع تطوير حزمة أدوات سياساتية لتوسيع التغطية لتشمل العاملين والعاملات عبر المنصات، والعاملين والعاملات في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، والعاملين والعاملات الأكبر سناً المستبعدين من المعاشات التقاعدية.

وأعـدت منظمـة العمـل الدوليـة تحلـيلاً لتوافـق الحوافـز بهـدف الحـد مـن أوجـه عـدم الاتسـاق بيـن المسـاعدة الاجتماعيـة الممولـة مـن الإيـرادات الضريبيـة والتأمينـات الاجتماعيـة القائمـة على التوظيـف، واسـتخلاص الممارسـات الدوليـة وتحويلهـا إلى خيـارات يمكـن أن يسترشـد بهـا الأردن فـي تصميـم دعـم الاشـتراكات، واسـتثناءات جـزء مـن الدخـل المكتسـب، وأشـكال الدعـم المحـددة زمنيـاً. وتعـززت نظـم البيانـات الوطنيـة مـن خلال الدعـم الفنـي لمسـح سـوق العمـل الأردنـي التتبعـي، ممـا وفـر قاعـدة أدلـة أكثـر ثـراءً بشـأن موضوعـات العمـل اللائـق، بمـا فـي ذلـك تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والوظائـف الخضـراء؛ والصدمـات، وسـبل التكيـف معهـا، والأمـن الغذائـي بيـن الأردنييـن والأردنيـات واللاجئيـن واللاجئـات؛ والأجـور، والدخـل، والتنقـل، وعـدم المسـاواة؛ وانتقـالات الشـباب والشـابات فـي سـوق العمـل؛ والخصائـص الديموغرافيـة وسـبل العيـش للاجئيـن واللاجئـات السـوريين فـي الأردن؛ وريـادة الأعمـال؛ والعمـل المأجـور للنسـاء وأعمـال الرعايـة غيـر مدفوعـة الأجـر؛ والحمايـة الاجتماعيـة.

وشـمل بنـاء قـدرات المؤسسـة العامـة للضمـان الاجتماعـي أربـع جلسـات مخصصـة بشـأن توسـيع التغطيـة، وتدريـب ٢٦ موظفـاً وموظفـة. كمـا وُسـعت بنيـة التواصـل والتوعيـة مـن خلال حزمـة تواصـل موجهـة للمؤسسـة العامـة للضمـان الاجتماعـي وإرسـال ٢٤٣,٠٠٣ رسـائل إلى العمـال والعاملات من الفئـات الهشـة؛ وتـدرب ٢٣ موظفـاً وموظفـة مـن المؤسسـة على تنفيـذ أنشـطة التواصـل والتوعيـة. ومـع أن منظمـة مجتمـع مدنـي واحـدة شـاركت فـي الجهـود، لـم تُنشـأ قنـوات جديـدة رسـمياً، ولـم تُسـتكمل إجـراءات لتبـادل المعلومـات بيـن المؤسسـة العامة للضمـان الاجتماعـي وصنـدوق المعونة الوطنيـة ووزارة العمـل، ممـا يبـرز بعـض الفجـوات فـي التنفيذ والتنسـيق ينبغـي معالجتهـا فـي عـام ٢٠٢٦.

رسـخ الأردن الحمايـة الاجتماعيـة المسـتجيبة للصدمـات بوصفهـا ركيزة اسـتراتيجية، بالاسترشـاد بتحليلات تشـخيصية أُعـدت مـع فريـق العمـل الوطنـي "صمـود" والمركـز الوطنـي للأمـن وإدارة الأزمـات. وربطـت الاسـتراتيجية الوطنيـة للحمايـة الاجتماعيـة والتحليـلات المصاحبـة لهـا الحمايـة الاجتماعيـة بقـدرة الماليـة العامـة على التكيف على المسـتوى الكلـي، واسـتقرار سـوق العمـل، ومسـارات العمل فـي مجالي المنـاخ والانتقـال العـادل، بمـا كفـل تصميـم النظـام لحمايـة الأسـر أثنـاء الصدمـات المشـتركة واسـعة النطـاق، مـع دعـم الانتقاليـن الأخضـر والرقمـي. وتعزيـزاً لهـذا التوجـه، شـهد عـام ٢٠٢٥ أيضـاً الموافقـة على مشـروع صنـدوق أهـداف التنميـة المسـتدامة بشـأن نُهـج الحمايـة الاجتماعيـة لتعزيـز التكيـف فـي مواجهـة تغيـر المنـاخ والانتقـال العـادل فـي الأردن، فـي إطـار المسـرّع العالمـي للوظائـف والحمايـة الاجتماعيـة مـن أجـل انتقـالات عادلـة. وسـيعمق المشـروع إدمـاج التكيـف فـي مواجهـة تغيـر المنـاخ فـي سياسـات الحمايـة الاجتماعيـة، مـن خلال وضـع خطـة عمـل محـددة الكلفـة، وتعزيـز الاسـتجابة للصدمـات عبـر نُظـم الإنـذار المبكـر، وتوسـيع السـجل الاجتماعـي الأردنـي، وإنشـاء منصـة تنسـيق وطنيـة لمواءمـة سياسـات الحمايـة الاجتماعيـة والوظائـف الخضـراء والعمـل اللائـق.

تعزّز منظمة العمل الدولية مهارات التيسير والتواصل لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء الأردن.

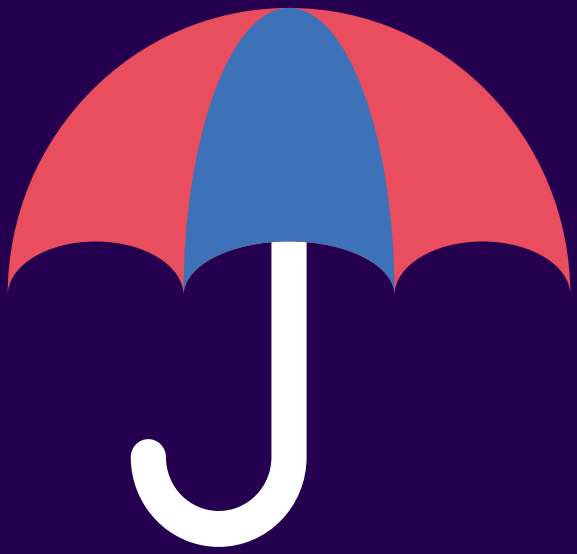

واستكملت منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ست ورشات عمل لبناء القدرات، مدة كل منها أربعة أيام، لمسؤولي ومسؤولات التوعية في فروع المؤسسة، بمشاركة ما مجموعه ١٣٦ مشاركاً ومشاركة، واختُتمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. وجمع التدريب بين محتوى يتعلق بالحقوق في الضمان الاجتماعي ومهارات التيسير، بما مكّن المسؤولين والمسؤولات من تصميم جلسات توعية أوضح وأكثر إقناعاً وتنفيذها للعمال والعاملات من الفئات الهشة والعاملين والعاملات في الاقتصاد غير المنظم، بمن فيهم اللاجئون واللاجئات. وتعمق هذه الأنشطة عمل بناء النظام الوارد سابقاً، من خلال ربط القدرات الإقليمية وتصميم السياسات الوطنية والتواصل الميداني المباشر، من أجل توسيع نطاق التغطية القائمة على الاشتراكات.

ونظمت منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ورشة عمل وطنية بشأن دعم الاشتراكات في عمّان في تشرين الثاني/نوفمبر. واستناداً إلى الدروس المستفادة من برنامج استدامة++ في الأردن ونماذج دولية، وبمشاركة متحدثين ومتحدثات من الأردن وتونس والبرازيل وماليزيا والفلبين وأوروغواي وتركيا، أوضحت الورشة خيارات التصميم والتمويل، وأبرزت تحديات التنفيذ، وأنتجت خارطة طريق لخيارات سياساتية للأردن. واستكمالاً لذلك، وثق مسار إعداد الموجز العالمي المشترك بين منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، في تموز/يوليو ٢٠٢٥، ٤١ برنامج دعم في ٢٦ بلداً، استناداً إلى مدخلات من ١٨٥ مؤسسة للضمان الاجتماعي في ١٤٩ بلداً، مما وفر قاعدة أدلة لتصميم دعم للاشتراكات يسند الانتقال إلى الاقتصاد المنظم والاستدامة المالية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، أطلقت منظمة العمل الدولية، من خلال مركز التدريب الدولي التابع لها، البرنامج الإقليمي العربي لبناء القدرات في مجال التأمينات الاجتماعية في عمّان. وأكملت وفود من تسع دول عربية، هي البحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان وعُمان ودولة فلسطين وقطر وسوريا، وحدة تدريبية افتتاحية مكثفة مدتها ٤٠ ساعة، تناولت الحوكمة والتمويل وتصميم المنافع وفجوات التغطية والكفاية والمواءمة مع معايير العمل الدولية. وجمعت الوحدة بين مدخلات الخبراء والخبيرات والتعلم بين الأقران و"مختبر لتوليد الأفكار"، حددت فيه الفرق الوطنية خيارات إصلاحية لتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية وجعلها أكثر شمولية واستدامة. ويمول البرنامج الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وحكومات المملكة المتحدة والنرويج وهولندا، ومؤسسة "فريدريش إيبرت"، ويؤسس مجتمع ممارسة إقليمياً للمؤسسات والجهات المسؤولة عن التأمينات الاجتماعية.

الانتقال العادل

بتمويل من الموارد الطوعية الأساسية لمنظمة العمل الدولية ومن الأمم المتحدة، أحرز الأردن في عام 2025 تقدماً في مسار انتقال يضع الإنسان في مركزه ويدعم استحداث فرص العمل، من خلال الجمع بين أدوات السياسات والحوار الثلاثي وبناء القدرات وتدابير عملية تجعل العمل المناخي دامجاً للعمال والعاملات، والمنشآت، والنساء، والشباب والشابات، والأشخاص ذوي الإعاقة. وامتدت مسارات العمل لتشمل الحوكمة المناخية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحوار الانتقال العادل الذي قادته الأطراف الاجتماعية الشريكة، في إطار تدخل الممول من حساب الميزانية العادية التكميلية، ومبادرة مشروع الانتقال العادل في مجال الطاقة من أجل اقتصاد شمولي في الأردن، المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، بشأن الوظائف الخضراء وتخطيط الاستثمار واتساق السياسات.

وفي إطار مشروع الانتقال العادل في مجال الطاقة من أجل اقتصاد شمولي في الأردن، أعدت منظمة العمل الدولية والأطراف الشريكة توصيات سياساتية بشأن المفاضلات بين التوظيف والطاقة والمياه والزراعة؛ ودعمت مشاورات منظمة مرتبطة بعملية إعداد المساهمة المحددة وطنياً الثالثة؛ ودربت صناع السياسات على استخدام أدوات عملية قائمة على برنامج مايكروسفت إكسل للفحص والتقييم بالنقاط وترتيب الاستثمارات الخضراء بحسب الأولوية في قطاعات الطاقة والغذاء والزراعة. وأسفرت عمليات تخطيط الاستثمار على مستوى المحافظات في المفرق والعقبة والزرقاء عن مذكرات مفاهيمية موجزة، وزودت السلطات المحلية بالأدوات اللازمة لإدماج تدابير الانتقال العادل في دورات التخطيط القائمة. كما صاغ البرنامج مقترحاً لتمويل الجاهزية من صندوق المناخ الأخضر، بالتعاون مع السلطة الوطنية المعينة، للربط بين بلورة السياسات وتعبئة التمويل المناخي.

ومن خلال تدخل (أردن عادل)، عززت منظمات جهات العمل والعمالة قدراتها المؤسسية بشأن الانتقال العادل والإسهامات المحددة وطنياً، وتوج ذلك بعقد موائد مستديرة مع الوزارات المعنية، وإعداد مسح قطاعي وورقة سياسات أسفرا عن تحويل الأدلة المستقاة من المنشآت إلى توصيات حظيت بتأييد ثلاثي بشأن التكيف والمهارات والعمل اللائق في القطاعات المتأثرة بتغير المناخ. وتعززت هذه الجهود من خلال ورشات عمل جمعت الوزارات، وغرفة صناعة الأردن، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، لمواءمة الطموح المناخي مع تخطيط الوظائف الخضراء واحتياجات المهارات، بما يرفد إطار استراتيجية الوظائف الخضراء الآخذ في التبلور.

وجمعت ثلاث ورشات عمل إقليمية لبناء القدرات جهات حكومية، والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، والأطراف الاجتماعية الشريكة، والمجتمع المدني، من أجل إعمال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاة التقاطعية ضمن الإسهامات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وعمليات الانتقال العادل. وحددت مذكرة توجيهية سياساتية مشتركة مجالات تدخل في الحماية الاجتماعية الدامجة، والتوظيف، والحوار الاجتماعي، وتنسيق السياسات، لمواءمة أطر الانتقال الوطنية مع معايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ كما أُنجزت مراجعة لسياسات الانتقال العادل في ضوء المعايير المرجعية للاتفاقية؛ وأسهمت تجربة الأردن في تبادلات التعلم الإقليمي. وربط عمل تكميلي لمنظمة العمل الدولية على المستوى القطري الحماية الاجتماعية والانتقال العادل ضمن الحوارات والتحليلات الوطنية المتعلقة بالإصلاح.

وشملت أنشطة التدريب والتشاور صناع السياسات، والأطراف الاجتماعية الشريكة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك ورشة توعية بشأن تشغيل وصيانة منظومات الطاقة المتجددة بلغت مشاركة النساء فيها 43 في المائة. ووضعت مساحات الحوار المساواة على أساس الجنس وإدماج الشباب والشابات في صلب النقاش، فيما ساعد التوثيق والمصادقة على النتائج في المنتديات الختامية، إلى جانب تأييد الأطراف الاجتماعية الشريكة، على تعزيز التملك المؤسسي ومسارات التوسع في التطبيق.

> أحرز الأردن في عام 2025 تقدماً في مسار انتقال يضع الإنسان في مركزه ويدعم استحداث فرص العمل، من خلال الجمع بين أدوات السياسات والحوار الثلاثي وبناء القدرات وتدابير عملية تجعل العمل المناخي دامجاً للعمال والعاملات، والمنشآت، والنساء، والشباب والشابات، والأشخاص ذوي الإعاقة.

النتائج للانتقال العادل في عام ٢٠٢٥

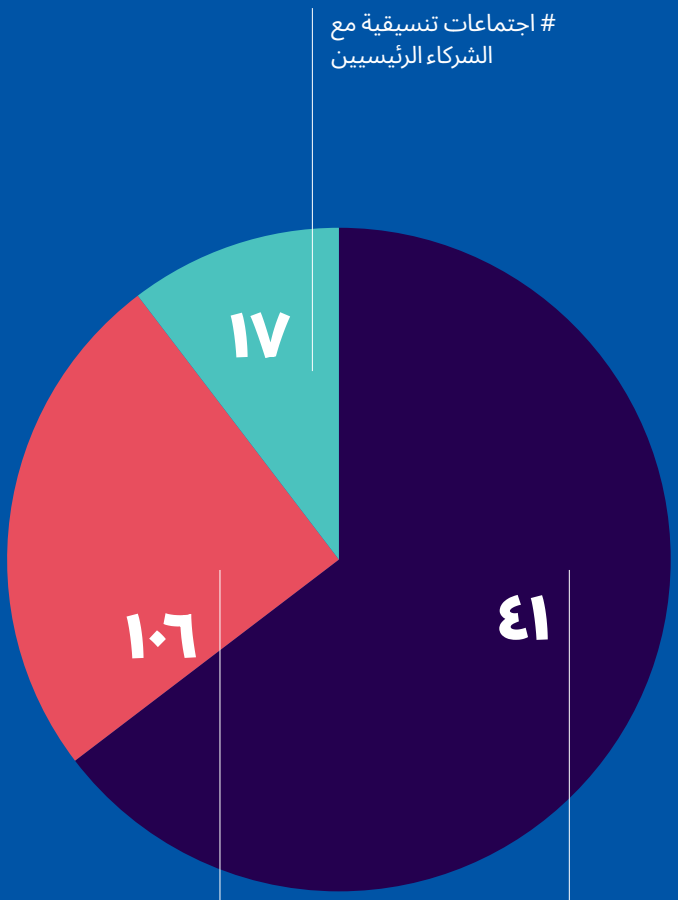

منظمة العمل الدولية تشارك في المؤتمر العربي رفيع المستوى في عمّان بشأن تنفيذ إعلان الدوحة

في الدورة العادية الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في عمّان، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ بالتزامن مع المؤتمر العربي رفيع المستوى بشأن تنفيذ إعلان الدوحة الصادر عن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، اتفق الوزراء العرب والأطراف الشريكة على المضي قدماً في خطة عمل عربية شاملة ترتكز إلى الحماية الاجتماعية للفئات الأشد هشاشة، وسياسات أقوى للإدماج والتمكين، وأولويات استشرافية مثل التعافي المبكر، والأمن الغذائي والمائي، والتحول الرقمي، والتعلم مدى الحياة، وريادة الأعمال. وشاركت منظمة العمل الدولية وأسهمت إسهاماً فنياً وجوهرياً في النقاشات من خلال انخراطها في مداولات المؤتمر بشأن ترجمة إعلان الدوحة إلى تدابير عملية ذات ملكية وطنية. وعلى وجه الخصوص، قدمت أمال موافي، المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن والاختصاصية الإقليمية الرئيسة في سياسات التوظيف، مداخلة بشأن أهمية الملكية الوطنية، والنُهج الدامجة، والحوار الاجتماعي في تحقيق نواتج العمل اللائق والحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق، بما يعزز الولاية المعيارية لمنظمة العمل الدولية ضمن مسار التنفيذ الإقليمي.

الأردن ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعقدون فعالية ضمن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بشأن العمل اللائق من أجل التعافي من الأزمات والقدرة على التكيف

في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في الدوحة، عقد الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فعالية رفيعة المستوى لحشد الزخم نحو وضع العمل اللائق في صميم جهود التعافي والقدرة على التكيف في السياقات المتأثرة بالأزمات. واستند النقاش إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٥، وجاء في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وركز على نُهج عملية قابلة للتوسع لاستحداث فرص العمل، وصون حقوق العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ومعالجة تحديات مستمرة مثل عمل الأطفال والاقتصاد غير المنظم. وشدد المتحدثون والمتحدثات على أن العمل اللائق ليس عنصراً إضافياً ملحقاً بالاستجابة الإنسانية، بل هو مسار نحو الاستقرار والتماسك الاجتماعي والكرامة الإنسانية، بما يحول الإغاثة القصيرة الأجل إلى تعافٍ مستدام.

وأبرز إسهام الأردن الكيفية التي يمكن بها مواجهة ضغوط الأزمات من خلال حلول أطول مدى وموجهة نحو النُظم. وأكدت وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن جهود البلد لتحقيق التوازن بين الاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة، بما في ذلك نهج للحماية الاجتماعية يجمع بين الدعم النقدي والعيني والتمكين الاقتصادي، لمساعدة الناس على الانتقال من الاعتماد على الدعم إلى المشاركة الاقتصادية المنتجة. كما عرض الحوار منظورات من المنطقة وخارجها، وربط التعافي بالنمو الشمولي، ودور منشآت القطاع الخاص في إيجاد سبل عيش مستدامة، وأهمية الحوار الاجتماعي بوصفه "شريان حياة" لحماية العمال والعاملات في الظروف القاسية. وشدد المشاركون والمشاركات من الحكومات، ومنظمات جهات العمل والعمالة، والمجتمع المدني، وجهات الأمم المتحدة، على أهمية العمل المبكر لدعم الاعتماد على الذات لدى الأشخاص المهجرين قسراً والمجتمعات المستضيفة، واختتموا الفعالية بالتزام مشترك بتعميق التعاون وتوسيع نطاق الشراكات التي تربط المساعدة الإنسانية بالتنمية الطويلة الأجل.

حلقة نقاش لمنظمة العمل الدولية في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية - العمل اللائق أساساً للتعافي من الأزمات: توسيع نطاق الحلول عبر الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. الدوحة، قطر. ٢٠٢٥/١١ © منظمة العمل الدولية.

إسهامات منظمة العمل الدولية في رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن

أهداف رؤية التحديث الاقتصادي	نتائج منظمة العمل الدولية في الأردن الداعمة لهذه الأهداف (٢٠٢٥)
مضاعفة نسبة الأردنيين والأردنيات الراضين عن نوعية حياتهم لتتجاوز ٨٠ في المائة	أكمل ٤٠ من مفتشي ومفتشات العمل تدريب (NEBOSH)، وأُنتجت ونُشرت ثماني مواد عربية في مجال السلامة والصحة المهنية لتعزيز ثقافة الوقاية.
	سُجل أكثر من ٦٠,٠٠٠ عقد لمعلم ومعلمة عبر المنصة الرقمية المشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مما عزز حماية الأجور والشفافية في قطاع التعليم الخاص.
	استفاد ٧٠,٠٠٠ عامل وعاملة، نحو ٨٠ في المائة منهم من النساء، من الاتفاقية الجماعية المحسنة في قطاع التعليم الخاص وملحقها المتعلق بالأجور والحماية الاجتماعية.
	وفرت إعادة تأهيل حضانة الظليل القطاعية رعاية آمنة لـ ١٠٠ طفل وطفلة، مما حسّن التوازن بين العمل والأسرة وخفض التغيب لدى الآباء والأمهات العاملين
إدراج مدينة أردنية واحدة ضمن أفضل ١٠٠ مدينة في العالم	أُنجز ١٥ عملاً بلدياً من خلال برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، مما حسّن البنية التحتية المحلية وتقديم الخدمات العامة.
	أُعيد تأهيل ٣٦٢ هكتاراً من الأراضي وزُرعت ١٦٠,٠٠٠ شجرة، مع معدل بقاء للأشجار بلغ ٨٠ في المائة، مما عزز جودة البيئة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.
	دُرب ٣٣٤ من المسؤولين والمسؤولات العموميين وممثلي وممثلات الجهات الشريكة من القطاع الخاص على النُهج كثيفة التوظيف، واعتمدت ١٠٠ جهة شريكة جديدة في مجال التكنولوجيا القائمة على الموارد المحلية، مما عزز قدرة التنفيذ المحلي.
تحسين ترتيب الأردن في مؤشر (Legatum) للازدهار ليصل إلى أفضل ٣٠ في المائة	عزز ٦٠٢ شخص مهاراتهم من خلال إكمال برامج مهارات رسمية وغير رسمية، وبرامج تطوير مهني للمعلمين والمعلمات ومدربي ومدربات التعليم والتدريب المهني والتقني، بواقع ٥٠١ + ١٠١.
	أُتيحت لعدد ١,١٠٣ أشخاص فرص لتنمية المهارات مواءمة لاحتياجات سوق العمل، مما حسّن قابلية التوظيف واستجابة سوق العمل

أهداف رؤية التحديث الاقتصادي	نتائج منظمة العمل الدولية في الأردن الداعمة لهذه الأهداف (٢٠٢٥)
استيعاب أكثر من مليون شاب وشابة في سوق العمل	أكمل ٩٧٥ شاباً وشابة فرص تعلم قائم على العمل لمدة شهر واحد لدى جهات العمل.
	حصل ٨٢٢ باحثاً وباحثة عن عمل على خدمات توظيف وخدمات نوادي البحث عن عمل، منهم ٧٤١ من مستخدمي ومستخدمات مراكز خدمات التوظيف و٨١ من مستخدمي ومستخدمات نوادي البحث عن عمل.
	رُبط ١,١٠٣ مستفيدين ومستفيدات بفرص لتنمية المهارات مواءمة لطلب سوق العمل.
	حصل ١٨٠ من خريجي وخريجات برنامج الاستثمار كثيف التوظيف على فرص تدريب عملي أثناء العمل لدى جهات العمل بعد انتهاء فرص العمل.
	استُحدثت ٣,٣٨١ فرصة عمل و٢٩٢,٠٨٠ يوم عمل من خلال برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، مما رفع دخل العمل مباشرة في المجتمعات المستضيفة.
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة ثلاثة في المائة سنوياً في المتوسط	أفاد ١٥,٢٥٠ فرداً من المستفيدين والمستفيدات من برنامج الاستثمار كثيف التوظيف بارتفاع دخل الأسرة من خلال المشاركة في البرنامج.
	دُرب ٥٦٢ من رواد ورائدات الأعمال من خلال برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" ومسارات أخرى لريادة الأعمال، منهم ١٧٠ ضمن برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" و٣٩٢ ضمن تدريبات ريادة الأعمال في برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، مما وسع فرص توليد الدخل.
	تلقت ١٧٤ امرأة من رائدات الأعمال دعماً مباشراً لبدء مشاريع أو توسيعها، منهن ١٠٣ حصلن على دعم من برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" و٧١ أنشأن أو وسعن منشآت مملوكة لنساء.
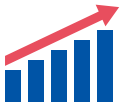 **تحسين ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمية ليصل إلى أفضل ٣٠ في المائة**	عاود فريق العمل السياساتي ضمن برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب المتوسط الانعقاد في إطار المرحلة الثانية، لمواصلة العمل مع أطراف المصلحة على إدماج أهداف التوظيف والإنتاجية في سياسات التجارة والاستثمار.
	عززت منصة العقود الموحدة رصد الأجور والعقود وحقوق العمل في قطاع التعليم الخاص، مما دعم المنافسة المنصفة وحوكمة العمل على نحو أفضل.

أهداف رؤية التحديث الاقتصادي	نتائج منظمة العمل الدولية في الأردن الداعمة لهذه الأهداف (٢٠٢٥)
تحسين ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمية للاستدامة ليصل إلى أفضل ٤٠ في المائة	استُحدثت ٣,٣٨١ فرصة عمل خضراء وكثيفة التوظيف من خلال برنامج الاستثمار كثيف التوظيف، بالتوازي مع ترميم الأصول البيئية.
	شمل دعم التحريج ٣٦٢ هكتاراً وزُرعت ١٦٠,٠٠٠ شجرة، مما أسهم في بنية تحتية محلية أكثر مراعاة للبيئة.
	دُرب ١٠٦ من صناع السياسات والأطراف الاجتماعية الشريكة على الانتقال العادل وتخطيط الوظائف الخضراء.
	شارك ٤١ مشاركاً ومشاركة في حوار سياساتي منظم، وعُقد ١٧ اجتماعاً تنسيقياً لمواءمة أطراف المصلحة بشأن أولويات الانتقال.
	أُعدت ثلاث عمليات لتخطيط الاستثمار على المستوى دون الوطني ومقترح واحد لتمويل الجاهزية من صندوق المناخ الأخضر، مما ساعد في إنشاء مسارات للاستثمار الأخضر.
تحسين ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصل إلى أفضل ٢٠ في المائة	صدر دليل السلامة والصحة المهنية في قطاع الزراعة، واكتملت التحضيرات للتدريب في الوزارات المعنية، مما حسّن الممارسات الآمنة في قطاع عالي المخاطر.
	نُفذت ثلاث ورشات عمل بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والانتقال العادل، وأُعدت مذكرة توجيهية سياساتية واحدة بشأن الانتقال العادل الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة.
	دعمت آليتان لتبادل المعرفة ومراجعة واحدة للسياسات والعمليات متوائمة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حوكمة بيئية أكثر شمولية.
	عزز مسح قطاعي واحد وورقة سياسات حظيت بالتأييد قاعدة الأدلة المتعلقة بآثار الانتقال المناخي على سوق العمل، دعماً لتكيف سوق العمل على نحو أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً.

منشورات

نحو نهج منسق للانتقال إلى الاقتصاد المنظّم في الأردن: تحديد الأنظمة، التحديات، والفرص

يشكل الاقتصاد غير المنظم عنصراً محورياً في سبل العيش في الأردن، غير أن حجمه وأنماط عمله يحدان من قدرة العمال والعاملات والمنشآت على الوصول إلى الحماية والفرص التي يتيحها الاقتصاد المنظم. وتستعرض دراسة منظمة العمل الدولية الأنظمة والسياسات والأطراف الفاعلة والتدخلات التي تشكل مسار الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، وتقدم تقييماً قائماً على الأدلة يستند إلى مقابلات ومراجعة واسعة للسياسات والبيانات. وتحدد الدراسة محركات هيكلية، مثل ارتفاع تكاليف الانتقال إلى الاقتصاد المنظم ومحدودية التنسيق المؤسسي، وتقترح خيارات متكاملة على مستوى النظام، تستند إلى النهج متعدد المستويات الوارد في توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٤، بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص والعمال والعاملات. ويدعم التقرير الجهود الوطنية الرامية إلى الربط بين الحماية الاجتماعية والتوظيف وتنمية المنشآت، لبناء اقتصاد أكثر قدرة على التكيف وإنصافاً وشمولية.

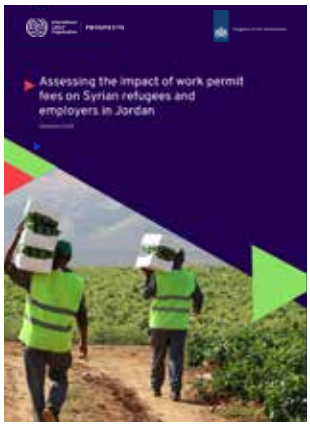

تقييم أثر رسوم تصاريح العمل على اللاجئين السوريين وجهات العمل في الأردن

يتناول هذا التقرير الأثر المتوقع لإعادة فرض رسوم تصاريح العمل الكاملة على اللاجئين السوريين في الأردن. وأجرى فريق البحث مسوحاً ومقابلات ومناقشات مجموعات مركزة مع المكونات الثلاثية. وتبرز نتائج التقرير مخاوف تتعلق بالتوجه نحو العمل غير المنظم، وبالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية على العمال والعاملات السوريين وجهات العمل الأردنية. وتقدم الدراسة توصيات قائمة على الأدلة لدعم التوظيف المنظم، وحماية حقوق العمال والعاملات، وتعزيز قدرة سوق العمل على التكيف.

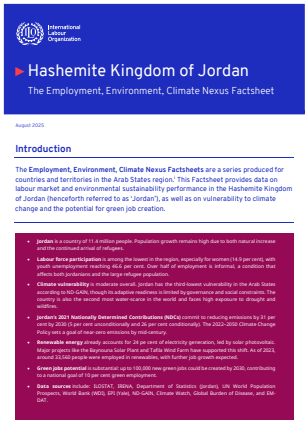

المملكة الأردنية الهاشمية: حقائق عن الترابط بين التوظيف والبيئة والمناخ

تندرج الحقائق بشأن الترابط بين التوظيف والبيئة والمناخ ضمن سلسلة أُعدت للبلدان والأقاليم في منطقة الدول العربية. وتقدم تلك الحقائق الصحيفة بيانات عن أداء سوق العمل والاستدامة البيئية في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة إلى بيانات عن قابلية التأثر بتغير المناخ وإمكانات استحداث فرص العمل الخضراء.

أتمتة العقد الموحد للعاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال

تسلط هذه المذكرة الضوء على أن العقد الموحد المؤتمت للعاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال يشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز العمل اللائق وترسيخ مبادئ الشفافية والامتثال في قطاع التعليم الخاص في الأردن. وأسهمت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع الأطراف الوطنية الشريكة، في تطوير هذا النظام الرقمي، الذي يضمن توثيق العقود على نحو آمن، ودفع الأجور إلكترونياً، وتعزيز الحماية الاجتماعية ورصد الامتثال.

تحليل أنظمة الحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة للاشتراك في الضمان الاجتماعي في الأردن

في إطار برنامج استدامة++ ونهج منظمة العمل الدولية لنُظم السوق الدامجة، يحلل التقرير كيفية تأثير العوامل والتفاعلات القطاعية في قطاعي تصنيع الأغذية والبناء في قرارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بتغطية الضمان الاجتماعي في الأردن. وباستخدام نهج نُظم السوق، يحدد التقرير القيود والفرص المتاحة لتعزيز حوافز المنشآت لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى نُظم أكثر مرونة وتقدم قيمة ملموسة للمنشآت والعمال والعاملات. ويقترح التقرير مداخل تدخل استراتيجية على امتداد سلاسل القيمة والوظائف الداعمة والأطر التنظيمية، لتحسين التغطية، ولا سيما للعمال والعاملات من الفئات الهشة.

تحليل التجارة وسلاسل القيمة في الأنشطة كثيفة العمالة (TRAVERA) لقطاعي المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن

دراسة أُعدت في إطار برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب المتوسط، وتتناول متطلبات التجارة والاستثمار اللازمة لتحسين قطاع المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن. يركز هذا التقرير على تحليل سلاسل القيمة الموجهة للتصدير من أجل تعزيز استحداث فرص عمل نوعية والارتقاء الاقتصادي، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويرسم التقرير خريطة لسلاسل القيمة في الخدمات الهندسية، مثل التصميم والاستشارات والدعم الفني، والمنتجات الهندسية، مثل الآلات والمكونات والمعدات الصناعية، بهدف عام يتمثل في تحديد فرص استحداث العمل، وتنمية المهارات، والنمو الدامج. ويبحث هذا النهج نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات داخل سلاسل القيمة، بهدف تعزيز القدرة التنافسية والاستدامة، مع معالجة تحديات سوق العمل، دعماً للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

تحليل المهارات اللازمة للتجارة والتنويع الاقتصادي (STED) لقطاعي المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن

دراسة أُعدت في إطار برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب المتوسط، وتتناول متطلبات المهارات في قطاع المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن. يعرض هذا التقرير تطبيقاً لمنهجية منظمة العمل الدولية بشأن المهارات من أجل التجارة والتنويع الاقتصادي على قطاعي المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن. وتعد المنهجية نهجاً قطاعياً لتحديد احتياجات المهارات الاستراتيجية واستباقها في القطاعات القابلة للتداول دولياً. ويعد قطاعا المنتجات والخدمات الهندسية من القطاعات المحورية في الأردن، إذ شهدا نمواً سريعاً ويخدمان أسواقاً في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك السوق المحلية في الأردن. واختير القطاعان نظراً إلى إمكانات نموهما في التجارة الإقليمية وآثارهما الإيجابية على نواتج التوظيف الوطنية. كما يتسقان مع عدة استراتيجيات وطنية في الأردن، من خلال معالجة فجوات المهارات في القطاعات ذات الصلة، بما يضمن قدرة القوى العاملة في الأردن على تلبية متطلبات اقتصاد تنافسي، قائم على التجارة، وجاذب للاستثمار.

سد الفجوة في تغطية التامينات الاجتماعية: مساندة العمالة عبر اشتراكات الضمان الاجتماعي المدعومة

كيف تساهم الإعانات (دعم الاشتراكات) في جعل أنظمة التأمينات الاجتماعية أكثر شمولاً؟ تتناول هذه الدراسة العالمية دور إعانات الاشتراكات (دعم الاشتراكات) في توسيع نطاق الشمول في أنظمة الضمان الاجتماعي، مع الحفاظ على استدامتها المالية. واستناداً إلى المجموعة العالمية المشتركة بين الإيسا ومنظمة العمل الدولية لبرامج إعانات الاشتراكات الوطنية (٢٠٢٥)، وإلى أدلة جديدة من برنامج استدامة++ في الأردن، تستعرض الدراسة طيفاً واسعاً من الآليات التي تعتمدها البلدان — بدءاً من النماذج المدمجة في الأنظمة الضريبية، وصولاً إلى الإعانات المستقلة والمحددة زمنياً لتسهيل التسجيل — بهدف جعل الضمان الاجتماعي أكثر وصولاً للعمال الأكثر هشاشة. كما يحلل التقرير الدوافع السياساتية، ومعايير التصميم، وخيارات التمويل التي تشكّل نتائج دعم الاشتراكات، مبرزاً كيف تؤثر القرارات المتعلقة بمدة الدعم، واستهدافه، ومصادر تمويله في تحقيق كلٍّ من الشمول والاستدامة المالية. ومن خلال مقارنة النماذج المختلفة عبر سياقات دخل متنوعة، تحدد الدراسة المفاضلات التصميمية والدروس التشغيلية التي يمكن أن تسترشد بها الحكومات والشركاء الاجتماعيون عند تصميم إعانات عادلة تعزز الحماية الاجتماعية، وتشجع على المشاركة، وتسهم في التقدم نحو هدف الحماية الاجتماعية الشاملة.

دليل موارد السياسات

دليل صادر عن برنامج دمج التوظيف في التجارة والاستثمار في جنوب البحر الأبيض المتوسط (METI) لتقديم المشورة لصانعي السياسات بشأن كيفية تطوير وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار والتوظيف.

مواكبة التحوّل الرقمي وثورة الذكاء الإصطناعي في أسواق العمل العربية: الاتجاهات والتحديات والفرص

يمر سوق العمل في الدول العربية بمرحلة حاسمة، حيث يواجه تحديات مستمرة في الوقت الذي يدخل فيه عصرًا جديدًا من التحول الرقمي. يقدم هذا التقرير تحليلًا شاملاً لهذه الديناميات. ويتوقع التقرير أن خطر فقدان الوظائف على نطاق واسع بسبب تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي هو خطر محدود، في حين أن فرص تحسين الوظائف هائلة. ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يخلو من المخاطر، حيث يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة، خاصة بالنسبة للنساء والعمال المسنين. ويختتم التقرير برسالة واضحة: لا ينبغي للمنطقة أن تخشى التغيير الرقمي، بل عليها أن تتبناه، وتنفذ سياسات استباقية وشاملة لضمان انتقال عادل يخلق وظائف أكثر وأفضل جودة للجميع

الاستجابة للنزوح القسري - دروس مستفادة من مشاركة منظمة العمل الدولية في برنامج PROSPECTS

يقدم هذا التقرير تحليلاً لبرامج منظمة العمل الدولية في سياقات النزوح القسري، ويستخلص الدروس التي يمكن أن تسترشد بها المنظمة في مشاركتها ضمن شراكة PROSPECTS وعلى نطاق أوسع. يوثّق هذا التقرير تدخلات منظمة العمل الدولية خلال المرحلة الأولى من شراكة PROSPECTS (2019-2023)، مع تسليط الضوء على الإنجازات والدروس المستفادة عبر عشرة مجالات موضوعية.

ويهدف إلى تعزيز التعلم المؤسسي داخل منظمة العمل الدولية وتوجيه البرمجة المستقبلية في سياقات النزوح القسري من خلال تقديم رؤى عملية وتوصيات قائمة على الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى التقرير إلى تعزيز وتوسيع شراكات منظمة العمل الدولية ومجالات المشاركة المشتركة في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDPN)، بما يضمن دعمًا أكثر تنسيقًا وفعالية واستدامة للسكان النازحين قسرًا والمجتمعات المضيفة لهم.

002
IPCid research brief
IPCid ipea
Facilitating transition between social assistance and social insurance in the Arab Region: Conceptual framework and review of global good practices[1]

تيسير الانتقال بين المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي في المنطقة العربية: الإطار المفاهيمي واستعراض الممارسات الجيدة العالمية

تواجه المنطقة العربية تحديين مزدوجين: ارتفاع معدل العمالة غير الرسمية (٥١٪) وانخفاض تغطية الحماية الاجتماعية (٣٠-٣٦٪)، مما يفاقم أوجه الضعف القائمة. تستكشف هذه الدراسة الآليات السياساتية اللازمة لدمج أنظمة المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، من خلال معالجة العوامل المثبطة التي تعيق الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. وتماشيًا مع توصيتَي منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ ورقم ٢٠٤، تشدد الدراسة على أهمية اتساق السياسات لتجنب الخروج المفاجئ من نظم الرعاية الاجتماعية أو فرض عتبات اشتراكات باهظة. وتكشف الممارسات العالمية عن مسارات لمواءمة تصميم الاستحقاقات والتمويل والإدارة، بما يعزز استدامة النظام مع تحفيز التوظيف الرسمي في الوقت ذاته. وتُبرز الرؤى الرئيسية ضرورة الموازنة بين إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والحوافز، من أجل توسيع نطاق التغطية وتحقيق استقرار الدخل.

تيسير الانتقال بين المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي

الإطار المفاهيمي واستعراض الممارسات الجيدة العالمية لبلدان المنطقة العربية

دمج التوظيف في التجارة والاستثمار في منطقة جنوب المتوسط - كتيّب تعريفي

METI، برنامج دمج التوظيف في التجارة والاستثمار، هو مبادرة إقليمية مدتها أربع سنوات، تموّلها الاتحاد الأوروبي وتنفذها منظمة العمل الدولية.

دمج التوظيف في التجارة والاستثمار في منطقة جنوب المتوسط - كتيّب تعريفي

METI، برنامج دمج التوظيف في التجارة والاستثمار، هو مبادرة إقليمية مدتها أربع سنوات، تموّلها الاتحاد الأوروبي وتنفذها منظمة العمل الدولية.

الجهات المانحة والشريكة في التنمية لمنظمة العمل الدولية (٢٠٢٥)

الاتحاد الأوروبي	Funded by the European Union
وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الكندية	Employment and Social Development Canada
وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (المملكة المتحدة)	UKaid
منظمة العمل الدولية	International Labour Organization
بنك التنمية الألماني (كي إف دبليو) – التعاون الإنمائي الألماني	التعاون الألماني / KFW
وزارة خارجية هولندا	Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي (إيطاليا)	Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
وزارة الخارجية النرويجية	Norway
البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية في الأردن ولبنان	RDPP JORDAN & LEBANON
وزارة العمل الأمريكية	

ورشة بناء القدرات تعزز جاهزية الأطراف الشريكة لتنفيذ برنامج العمل اللائق القُطري للأردن (٢٠٢٥-٢٠٢٧)

عقدت منظمة العمل الدولية، من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٥، ورشة لبناء القدرات بشأن برنامج العمل اللائق القُطري للأردن للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧ في فندق سيغنيا من هيلتون عمّان، بمشاركة ٢٧ مشاركاً ومشاركة من جهات حكومية وأطراف اجتماعية شريكة، شملت وزارة العمل، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارات ومؤسسات قطاعية رئيسة، ومنظمات جهات العمل والعمالة، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثلين وممثلات معنيين بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ووفرت الورشة مساحة مشتركة لمواءمة أولويات برنامج العمل اللائق القُطري مع رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن، مع ترسيخ فهم مشترك لـ "العمل اللائق" بوصفه مسار عمل عملياً ومتعدد الأطراف.

وعلى مدى ثلاثة أيام، عزز المشاركون والمشاركات قدراتهم الفنية في مجال الإدارة القائمة على النتائج وسلسلة نتائج برنامج العمل اللائق القُطري، بما في ذلك تطبيقات عملية بشأن النتائج والنواتج والمؤشرات والرصد والتقييم. وتناولت الجلسات الأولويات العابرة وترجمتها إلى هيكل البرنامج. ومن خلال تمارين جماعية، راجع ونقح المشاركون والمشاركات منطق البرنامج ومؤشراته، مع التركيز على المؤشرات الذكية، وخطوط الأساس، وجمع البيانات على نحو واقعي، فيما أوضحت النقاشات كيفية قياس إصلاحات السياسات، والقدرات المؤسسية، وتحسين الخدمات بمصداقية على مدى دورة البرنامج.

وقدمت الورشة أيضاً نهجاً أكثر استراتيجية في مجال الشراكات وتعبئة الموارد، من خلال نقل منظور العمل من "الجهات المانحة" إلى "الأطراف الشريكة"، وبناء مهارات عملية عبر رسم خرائط الجهات الشريكة وإعداد عروض تقديمية موجزة. وأظهرت نتائج استبياني ما قبل الورشة وما بعدها تحسناً واضحاً في التعلم؛ إذ انتقل المشاركون والمشاركات من حالة التباس بشأن ماهية برنامج العمل اللائق القُطري وكيفية صياغته إلى فهم أكثر اتساقاً ومشتركاً لأساسيات البرنامج، ومصطلحات الإدارة القائمة على النتائج، وتسلسل الصياغة، والأدوات العملية للمشاركة. واختُتم الاجتماع بالاتفاق على خطوات تالية لاستكمال الملاحظات بشأن المؤشرات وخرائط الشراكات، والتحضير لجلسات لاحقة تركز على المذكرات المفاهيمية ومقترحات المشاريع الكاملة، إلى جانب التحضير لمراسم توقيع مذكرة تفاهم مقبلة.

لارا التميمي، مديرة مديرية السياسات والدراسات في وزارة العمل الأردنية، تقدّم جلسة في ورشة العمل. عمّان، الأردن. ٢٠٢٥/٠٨ © منظمة العمل الدولية.

> من خلال تمارين جماعية، راجع ونقح المشاركون والمشاركات منطق البرنامج ومؤشراته، مع التركيز على المؤشرات الذكية، وخطوط الأساس، وجمع البيانات على نحو واقعي، فيما أوضحت النقاشات كيفية قياس إصلاحات السياسات، والقدرات المؤسسية، وتحسين الخدمات بمصداقية على مدى دورة البرنامج.

منظمة العمل الدولية في الأخبار

جـوردان تايمـز ، أيار/مايـو ٢٠٢٦: سـلّطت وزارة التنميـة الاجتماعيـة الأردنيـة الضـوء على إنجـازات مشـروع "نحـو نظـام وطنـي شـامل للحمايـة الاجتماعيـة" الممـوّل مـن الاتحـاد الأوروبـي، والـذي تنفذه منظمـة العمـل الدوليـة واليونيسـف. وقـد عزز المشـروع سياسـات الحمايـة الاجتماعية، وحسّـن آليات التنسـيق والتأهـب للأزمـات، وشـجّع فـرص العمـل اللائـق للفئـات الضعيفة تماشـيًا مع الاسـتراتيجية الوطنيـة للحماية الاجتماعيـة ٢٠٢٥-٢٠٣٣.

وكالـة الأنبـاء الأردنيـة "بتـرا"، كانـون الثاني/ينايـر ٢٠٢٦: أطلقـت وزارة العمـل الأردنيـة رسـمياً نظـام معلومـات سـوق العمـل بعـد اسـتكمال مرحلتـه التجريبيـة، بوصفـه منصـة اسـتراتيجية وطنيـة تمتـد لعشـر سـنوات لدعـم سياسـات سـوق العمـل وتخطيطـه بالاسـتناد إلى الأدلـة. وطُـور النظـام بدعـم مـن منظمـة العمـل الدوليـة والوكالـة الألمانيـة للتعـاون الدولـي، وبالشـراكة مـع مؤسسـات وطنيـة، ويتيـح مؤشـرات ثنائيـة اللغـة عـن سـوق العمـل، ويدعـم المواءمـة بيـن العـرض والطلـب، ويمكّـن القطـاع الخـاص مـن المسـاهمة فـي تحليـل احتياجـات التوظيـف والمهـارات.

جـوردان تايمـز ، أكتوبـر ٢٠٢٥: أطلـق الاتحـاد العـام لنقابـات عمـال الأردن (GFJTU)، بالشـراكة مـع منظمـة العمـل الدوليـة، سلسـلة حـوار وطنـي حـول اقتصـاد الرعايـة، بهـدف التوعيـة بأهميتـه الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وتعزيـز المسـاواة بيـن الجنسـين، ودعـم العمـل اللائـق. وتجمـع هـذه النقاشـات بيـن الحكومـة والعمـال ومنظمـات المجتمـع المدنـي لتحديـد أولويـات السياسـات والتوصيـات اللازمـة لتعزيـز خدمـات الرعايـة، والحـد مـن أوجـه عـدم المسـاواة فـي أعمـال الرعايـة، وتحقيـق سـوق عمـل أكثـر شـمولًا.

جـوردان تايمـز ، سـبتمبر ٢٠٢٥: أطلقـت وزارة العمـل الأردنيـة ومنظمـة العمـل الدوليـة ورشـة عمـل وطنيـة جمعـت أكثـر مـن ٧٠ مـن الجهـات المعنيـة، بهـدف دفـع عمليـة الانتقـال مـن الاقتصـاد غيـر الرسـمي إلى الاقتصـاد الرسـمي. وتهـدف المبـادرة إلى وضـع إطـار وطنـي يعـزز العمـل اللائـق، ويوسّـع نطـاق الحمايـة الاجتماعيـة، ويدعّـم صنـع السياسـات القائـم على البيانـات، ويسـهم فـي تحقيـق نمـو اقتصـادي شـامل ومسـتدام مـن خلال عمـل منسّـق بيـن الحكومـة والجهـات المعنيـة.

جـوردان تايمـز، أغسـطس ٢٠٢٥: دشّـنت بلديـة ماحـص، بالشـراكة مـع وزارة الإدارة المحليـة ومنظمـة العمـل الدوليـة، مشـروع بنيـة تحتيـة مجتمعيـة ممـولًا ألمانيًـا، أسـهم فـي تعزيـز الأصـول البيئيـة والسـياحية للبلـدة، وأتـاح ١٠٣ فـرص عمـل قصيـرة الأجـل للأردنييـن واللاجئيـن السـوريين. ونُفذ المشـروع فـي إطـار برنامـج كثافـة العمالـة للاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة (EIIP) التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة، وشـمل تطويـر المسـاحات العامـة، وإنشـاء مسـارات سـياحية، وتعزيـز التنميـة الخضـراء، وتوفيـر التدريـب على المهـارات لدعـم فـرص العمـل طويلـة الأجـل.

الوكيـل الإخبـاري، تموز/يوليـو ٢٠٢٥: افتتحـت وزيـرة التنميـة الاجتماعيـة، وفـاء بنـي مصطفـى، حضانـة مدينـة الظليـل الصناعيـة فـي الزرقـاء بعـد توسـعتها وإعـادة تأهيلهـا، بدعـم مـن الاتحـاد الأوروبـي وبالتعـاون مـع أطـراف وطنيـة شـريكة ومنظمـة العمـل الدوليـة.

هلا أخبار، تموز/يوليو ٢٠٢٥:هلا أخبار، تموز/يوليو ٢٠٢٥: التقت وزيرة التنمية الاجتماعية، وفاء بني مصطفى، المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن، أمال موافي، لبحث تعزيز التعاون في مجالات الحماية الاجتماعية، ورقمنة الخدمات، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنمية الطفولة المبكرة، واقتصاد الرعاية. وأكد الاجتماع مجدداً دعم منظمة العمل الدولية للوزارة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ٢٠٢٥-٢٠٣٣، وتعزيز خدمات الرعاية للفئات الهشة.

جوردان تايمز، حزيران/يونيو ٢٠٢٥: شارك الأردن في الدورة ١١٣ لمؤتمر العمل الدولي في جنيف بوفد ثلاثي ترأسه وزير العمل خالد البكار، وضم ممثلين وممثلات عن العمال وجهات العمل ومجلس الأمة. وشارك الوفد في نقاشات بشأن العمل اللائق، والعمل عبر المنصات الرقمية، والانتقال إلى الاقتصاد المنظم، والمخاطر البيولوجية في العمل، وصفة فلسطين كمراقب في منظمة العمل الدولية.

قناة المملكة، أيار/مايو ٢٠٢٥: وافق مجلس الوزراء على اتفاقية بين المؤسسة التعاونية الأردنية ومنظمة العمل الدولية لتقديم الدعم الفني، وتعزيز القدرات في مجال العمل اللائق، وتطوير برمجيات لبوابة الخدمات التعاونية في الأردن. وبموجب الاتفاقية، ستوفر المؤسسة فرص تدريب لـ ٣٠ تعاونية زراعية في عام ٢٠٢٥، إضافة إلى ٦٠ تعاونية أخرى في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

جوردان تايمز، أيار/مايو ٢٠٢٥: اختتم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بدعم من منظمة العمل الدولية، ورشة عمل لتطوير خطة الاتصال الخاصة بالاتحاد للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧، بهدف تعزيز حضوره الإعلامي وتواصله مع الجمهور بشأن قضايا العمل. وتسعى الخطة إلى تعزيز دور الاتحاد في الدفاع عن حقوق العمال والعاملات، وتوسيع حضوره الرقمي، وتشجيع مشاركة أقوى للنساء والشباب والشابات في جهود إصلاح العمل النقابي.

قناة المملكة، شباط/فبراير ٢٠٢٥: افتتحت وزيرة التنمية الاجتماعية، وفاء بني مصطفى، مؤتمر "النساء اليوم، الرعاية الآن: نحو سياسات رعاية وعمل منصفة"، مسلطة الضوء على الرعاية بوصفها قطاعاً واعداً للمشاركة الاقتصادية للنساء وذا صلة برؤية التحديث الاقتصادي في الأردن. وأكدت منظمة العمل الدولية أهمية إتاحة خدمات رعاية أطفال ميسورة التكلفة وذات جودة، وتوفير شروط عمل لائقة للعاملين والعاملات في قطاع الرعاية، بوصفهما عاملين رئيسين لتمكين مشاركة النساء في سوق العمل.

قائمة المشاريع في عام 2025 مع إجمالي التمويل

جهة التمويل الشريكة	اسم المشروع	الميزانية (دولار أميركي)
التوظيف والتنمية الاجتماعية في كندا	بناء القدرات من أجل بيئة عمل أكثر شمولية وإنصافاً للعمال والعاملات والنقابات العمالية	٢٣٩,٣٦٨ دولار أمريكي
الحساب التكميلي للميزانية العادية	**تهيئة مسار للعمل اللائق واقتصاد الرعاية في الأردن**	**٩١,٢٧١ دولار أمريكي**
	(أردن عادل) - إعادة الإنسان إلى صميم الكوكب والازدهار	١٠٦,٩٥٧ دولار أمريكي
بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأردن	**فرص توظيف للباحثين والباحثات عن عمل من الأردنيين والأردنيات واللاجئين واللاجئات، من خلال خدمات التوظيف والعمل اللائق في الصناعات التصديرية**	**٥٧١,٦٣٠ دولار أمريكي**
المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع	نحو نظام وطني للحماية الاجتماعية أكثر شمولية وتسريع فرص العمل اللائق للسوريين والسوريات والأردنيين والأردنيات من الفئات الهشة	٢,٦١٦,٣٧٧ دولار أمريكي
المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار، المرحلة الثانية**	**١٦٧,٦٦٣ دولار أمريكي**
ألمانيا، بنك التنمية الألماني	التوظيف من خلال برنامج البنية التحتية كثيفة التوظيف في الأردن - المرحلة السادسة	٧,٠٣٢,٠٥١ دولار أمريكي
إيطاليا، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	**نحو اقتصاد أكثر شمولية من خلال استحداث فرص عمل فورية وتنمية المنشآت للاجئين واللاجئات من الفئات الهشة والمجتمعات المستضيفة في الأردن - المرحلة الثانية**	**٧٧٨,٧٩٨ دولار أمريكي**
	نحو اقتصاد أكثر شمولية من خلال استحداث فرص عمل فورية وتنمية المنشآت في الأردن	٤٥,٥٩١ دولار أمريكي
الأردن، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	**خدمات استشارية فنية للضمان الاجتماعي في الأردن، بما في ذلك المراجعة الاكتوارية الحادية عشرة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي**	**١٠٢,٢٣٥ دولار أمريكي**
مكتب الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج متعدد البلدان بشأن تغير المناخ وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاة التقاطعية	٦٥,٢٣٣ دولار أمريكي
	تعزيز الانتقال العادل في مجال الطاقة من أجل اقتصاد شمولي في الأردن	**١٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي**

جهة التمويل الشريكة	اسم المشروع	الميزانية (دولار أميركي)
دعم متعدد من جهات مانحة لبرنامج التنمية والحماية الإقليمي للبنان والأردن والعراق	الدعوة إلى نُظم سوق قادرة على التكيف لتعزيز سبل العيش للاجئين واللاجئات السوريين والأردنيين والأردنيات	٣٨٦,٥٠٩ دولار أمريكي
دعم متعدد من جهات مانحة لصندوق الطوارئ للبطالة واستقرار التوظيف في ظل جائحة كوفيد-١٩ (هولندا والنرويج والمملكة المتحدة)	**صندوق استدامة++ - الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتوسيع التغطية**	**٧,٠٧٤,٥٦٩ دولار أمريكي**
اشتراكات متعددة في برنامج "عمل أفضل - الأردن"	برنامج "عمل أفضل - الأردن": موازنة إيرادات وزارة العمل الأميركية	٢٧٢,٥٩١ دولار أمريكي
	موازنة إيرادات برنامج "عمل أفضل - الأردن"	**١٢٣ دولار أمريكي**
	موازنة إيرادات برنامج "عمل أفضل - الأردن"	٢٢١,٧٨٢ دولار أمريكي
هولندا، وزارة الخارجية	**(آفاق)- تحسين آفاق المجتمعات المستضيفة والأشخاص المهجرين قسراً في الأردن، المرحلة الثانية**	**٣,١٦٠,٧٠٨ دولار أمريكي**
	(آفاق) - فرص عمل وتعليم دامجة للاجئين واللاجئات والمجتمعات المستضيفة في الأردن	٩٤,٠٩٦ دولار أمريكي
النرويج، وزارة الخارجية	**المساواة في العمل: نحو قوى عاملة آمنة وشاملة في الأردن**	**٦٦٢,٤٤٢ دولار أمريكي**
الولايات المتحدة الأميركية، وزارة العمل، مكتب شؤون العمل الدولية، مكتب التجارة وشؤون العمل	مشروع الصحة النفسية في برنامج "عمل أفضل - الأردن"	١٥٦,٠٤٩ دولار أمريكي
	مشروع الصحة النفسية في برنامج "عمل أفضل - الأردن" (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	**١٤٠,٨٦٦ دولار أمريكي**
	برنامج "عمل أفضل - الأردن"، المرحلة الثالثة (وزارة العمل الأميركية)	٣٢٩,٨٩١ دولار أمريكي
	برنامج "عمل أفضل - الأردن"، المرحلة الرابعة (وزارة العمل الأميركية)	**٦٨١,٠٦٢ دولار أمريكي**
	العمل بحرية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن: دعم حقوق العمل الأساسية من خلال مركز عمال الحسن	٩٢,٣٤٢ دولار أمريكي
المجموع		**٢٥,٢١٥,٢٠٤ دولار أمريكي**

ilo.org

منظمة العمل الدولية
شارع الشريف عبد الحميد شرف، رقم ٦٢ و ٦٤
الشميساني، عمّان، الأردن
+٩٦٢ ٧٩٣٦٢٥٠٨٠
amman@ilo.org